جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

علة المشابهة للبعلي (ت ٧٠٩هـ) في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر

إعداد

د/ محمود محمد أحمد إبراهيم
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالزقازيق

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

علة المشابهة للبعلي (ت ٧٠٩هـ) في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)

د/ محمود محمد أحمد إبراهيم
قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، مصر
البريد الالكتروني: mahmoud_ibrahim45@azhar.edu.eg

الملخص:
العلة ركن من أركان القياس، وهي مناط الحكم ولا يتحقق القياس إلا بها؛ إذ لابد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما.
وقد تنوعت العلة النحوية إلى أقسام عدة منها: علة الشبه وهي موضوع هذا البحث الموسوم بـ (علة المشابهة عند البعلي (ت٧٠٩هـ) في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) ويهدف البحث إلى إظهار علة الشبه في كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي، حيث لم يسلط عليها الضوء من قبل.
والبعلي من نحاة الشام الذين غلبت عليهم النزعة البصرية، فكان يقتفي أثرهم ويأخذ بأقوالهم دون تعصب، أو هوى، وكان له جهد كبير في إثراء الخزانة الإسلامية والعربية بمؤلفات ضخمة في الفقه والحديث والنحو واللغة مما يدل على سعة علمه وغزارة ثقافته العامة والخاصة.وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة اشتملت على نتائج عدة منها: أن مذهب البعلي وجمهور البصرة في علة جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ هو الأولى لأمرين:أحدهما: السماع عن العرب لقولهم " تميمي أنا " فـ " أنا " مبتدأ مؤخر، وتميمي خبر مقدم.والآخر:القياس؛ لأن الخبر يشبه الفعل في كونه مسندًا، والفعل يتقدم ويتأخر فكذلك الخبر.ومنها: أن البعلي قد استند إلى العلة البسيطة ومن ذلك: علة بناء كيف؛ وذلك لشبهه بالحرف في تضمنه معنى الاستفهام.وذيلت البحث بثبتِ للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية:البعلي، الشبه، الصرف، علة، الفاخر، النحو.

The reason for the similarity of Al-Ba'li (d. 709 AH) in his book "Al-Fakhir" in explaining the sentences of Abd al-Qahir

Mahmoud Mohamed Ahmed Ibrahim
Department of Linguistics, College of Arabic Language in Zagazig, Al -Azhar University, Egypt
Email: mahmoud_ibrahim45@azhar.edu.eg

Abstract :
The "illā" (cause) is a fundamental component of analogy (qiyās) in Arabic grammar, serving as the basis for judgment. An analogy cannot be established without it, as there must be a cause that connects the subject (maqīs) to the predicate (maqīs 'alayh).The grammatical cause has been divided into several categories, one of which is the cause of similarity, and this is the subject of this research titled 'The Cause of Similarity According to Al-Baʿli (d. 709 AH) in His Book Al-Fākher in Explaining Jumal by Abdul Qaher"'.This research aims to highlight the cause of resemblance in Al-Baʿlī's book, as it has not been previously examined. Al-Baʿlī was one of the grammarians from the Levant, influenced by the Basran school, and he followed their footsteps while adopting their opinions without bias or partiality. He made significant contributions to enriching the Islamic and Arabic intellectual heritage with substantial works in jurisprudence, hadith, grammar, and linguistics, reflecting his vast knowledge and extensive cultural background.This study adopts a descriptive-analytical approach. The research is structured into an introduction, a preface, two sections, and a conclusion that includes several findings. One finding is that Al-Baʿlī's methodology and that of the majority of the Basrans regarding the permissibility of placing the predicate (khabar) before the subject (mubtada) is justified for two reasons:The linguistic evidence from the Arabs, as in the expression "Tamīmīanā," where "anā" is the delayed subject and "Tamīmī" is the advanced predicate.Analogy, since the predicate resembles the verb in being an ascription (musnad), and just as the verb can precede or follow, so can the predicate.Additionally, Al-Baʿlī relied on a simple cause, exemplified by the reason for the structure of "kayfa," due to its resemblance to particles in conveying the meaning of inquiry.The research concludes with a bibliography of sources and references.

Keywords: Al-Baʿlī, resemblance , morphology , cause , Al-Fākhir, grammar.

المقدمة:

الحمد لله الذي علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمدٍ"صلى الله عليه وسلم" وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد :

فإن العلة النحوية قد نشأت مرافقة ومصاحبة لنشأة النحو، وكانت فطرية عند العرب الأقحاح شأنها شأن اللغة؛ إذلاتوجد قاعدة نحوية إلا وقد عللها النحاة، وأن كتاب سيبويه هو أقدم مصدر نحوي وصل إلينا؛ حيث كانت العلة مبثوثة في ثنايا الكتاب؛ لتثبيت الحكم النحوي وتأييده.

ثم ازدادت العناية بالعلة والاهتمام بها حيث أفرد العلماء لها كتبًا خاصة منها: كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي، وكتاب علل النحو لابن الوراق، وكتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري وغير ذلك، وقد تنوعت العلة النحوية إلى أقسام عدة منها: علة الشبه وهي موضوع البحث.

هذا ولما كان كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي حافلًا بالكثرة من علة الشبه آثرت البحث فيه تحت عنوان:

(علة المشابهة عند البعلي (ت٧٠٩هـ) في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أمور عدة أهمها ما يلي:

١- إظهار علة الشبه في كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي؛ حيث لم يسلط عليها الضوء من قبل.

٢- إبراز مذهب البعلي النحوي حيث غلبت عليه النزعة البصرية.

٣- الكشف عمابذله البعلي من جهدٍ كبير في إثراء الخزانة الإسلامية والعربية بمؤلفات ضخمة في الفقه والحديث، والنحو واللغة،والتجويد، مما يدل على سعة علمه، وغزارة ثقافته.

٤- الوقوف على مايمتاز به كتاب الفاخرفي جمل عبد القاهر للبعلي بخصائص عدة أهمها:

–الموسوعية، والنزعة التعليمية، وكثرة الشواهد، والنقول النحوية.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وسرت فيه وفق الخطوات الآتية:

١– جمع علة الشبه من كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي.

٢– وضع عنوان مناسب لعلة الشبه النحوية والصرفية موضع الدراسة، ثم صدرتها بنص البعلي، وبدء المسألة بتمهيد، وتتبع آراء النحويين وأقوالهم في هذه المسألة، وذكر المتقدم ثم المتأخر مع ذكر المذهب الراجح، وتعليل ذلك من غير التعصب لأحد المذاهب.

٣– ترتيب علة الشبه النحوية وفق ألفية ابن مالك؛ لسهولتها ويسرها، وحسن تبويبها،والصرفية حسب شافية ابن الحاجب للرضي؛ وذلك لحسن تقسيمها واستيعابها لمسائل الصرف.

٤– كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني مع عزوها إلى سورها، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٥– توثيق الأبيات الشعرية من دواوين أصحابها ماأمكنذلك، مع بيان بحر كل بيت وقائله،والشاهد النحوي فيه.

٦– توثيق أقوال العلماء وآرائهم من كتبهم، فإن لم أجد فمن أقدم الكتب النحوية التي أوردت هذا القول.

هذا ... وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وثبتٍ للمصادر والمراجع؛ أما المقدمة فبينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجه، وخطته.

وتناولت في التمهيد محورين:

الأول: البعلي "حياته وآثاره".

والآخر: العلة النحوية وأقسامها.

وأما الفصل الأول فجاء بعنوان: (علة الشبه النحوية)، ويشتمل على ثمانية

مباحث:

المبحث الأول:المعرب والمبني، وفيه خمسة مطالب:

الأول: علة بناء كيف.

الثاني: علة بناء متى.

الثالث: علة بناء من.

الرابع: علة بناء الفعل الماضي على حركة.

الخامس: علة إعراب الفعل المضارع.

المبحث الثاني: المبتدأ والخبر وفيه مطلب واحد:

-علة جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ.

المبحث الثالث: كان وأخواتها، وفيه مطلبان:

الأول: علة عمل كان.

والآخر: علة مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

المبحث الرابع: الحروف المشبهة بليس، وفيه مطلب واحد:

-علة إعمال " ما " عمل ليس.

المبحث الخامس: أفعال المقاربة، وفيه مطلب واحد:

- علة جمود عسى.

المبحث السادس: الحال، وفيه مطلبان:

الأول: علة نصب الحال.

والآخر: علة مجيء صاحب الحال معرفة.

المبحث السابع: المنادى، وفيه مطلب واحد:

- علة بناء المنادى المفرد المعرفة.

المبحث الثامن: النواصب والجوازم، وفيه مطلب واحد:

-علة نصب الفعل المضارع بأنْ المصدرية.

وأما الفصل الثاني فعنوانه: (علة الشبه الصرفية)، وفيه أربعة مباحث:

الأول: التصغير، وفيه مطلب واحد:

–علة تصغير الأسماء المبهمة.

الثاني: جمع ماآخره ألف التأنيث، وفيه مطلب واحد:

–علة قلب همزة الممدود المنقلبة عن أصل واوًا.

الثالث: الوقف، وفيه مطلب واحد:

– الوقف على إذن بالألف.

الرابع: الإعلال، وفيه مطلب واحد:

–علة حذف الهاء لامًا.

وأما الخاتمة: فقد سجلت فيها أهم النتائج التى أسفر عنها هذا البحث، ثم ذيلت البحث بثبتٍ للمصادر والمراجع.

التمهيد:

المحور الأول: البعلي حياته وآثاره

١-**اسمه ونسبه:** هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعليّ، الفقيه، المحدث، المُفتي، النحوي، اللغوي، شمس الدين أبوعبدالله البعلبكي، الحنبلي.(١)

٢- **مولده:** ولد ببعلبك إحدى مدن الشام سنة خمس وأربعين وستمائة للهجرة (٦٤٥هـ)، وفيها نشأ وتعلّم، واتخذها دار إقامة، ونزل بدمشق، وزار طرابلس، والقدس. (٢)

٣- **طلبه للعلم ورحلاته:** كان البعلي إمامًا في المذهب، والعربية والحديث، وعُني بالرواية، وحصل الأصول، وأتقن الفقه، وقرأ العربية واللغة على ابن مالك ولازمه حتى برع في ذلك، وصنّف شرحًا للجرجانية، وانتفع به جماعة من الفضلاء، وتكلم عن المتون من جهة الإعراب والفقه، وأمّ بمحراب الحنابلة بجامع دمشق مدة طويلة، وأفتى زمنًا طويلاً، وحدّث بمصر،

---

(١) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي صـ١٢، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/١) والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية لنجم الدين الصرصري (٦٦/١) والوافي بالوفيات (٢٢٤/٤) ، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (٣٧٢/٤) ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٤٠/٤) ، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٤٨٥/٢) ،وبغية الوعاة (٢٠٧/١) ، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (٣٧٩/٤) ، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (٦٦/٣) ، وشذرات الذهب (٢٠/٦) ، والأعلام (٦/ ٣٢٦) ، ومعجم المؤلفين (١١/ ١١٦) .

(٢) ينظر: المطلع على ألفاظ المقنع صـ١٢، ومعجم الشيوخ للذهبي (٣٢٥/٢) ، والوافي بالوفيات (٢٢٤/٤) ، وذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٧٢) ، والدررالكامنة (١٤٠) ، وبغية الوعاة (٢٠٧/١) ، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (٣٧٩/٤) ، وشذرات الذهب (٢٠/٦) والأعلام (٣٢٦/٦) ، ومعجم المؤلفين (١١٦/١١) .

ودمشق وطرابلس، وبعلبك.[١]

٤- **صفاته وأخلاقه:** كان إمامًا متعبدًا، حسن الشمائل، غزير الفوائد، متقنًا، ثقةً، صالحًا، متواضعًا على طريقة السلف، مطرح للتكلف في أموره، حسن البشر، وكان حسن الخلق والقناعة والاقتصاد، جيد الخبرة بألفاظ الحديث، كثير المحاسن.[٢]

٥- **شيوخه:** تلقى البعلي العلم على أنبه علماء عصره في العربية، وعلى بعض من كبارعلماء الحديث والفقه، منهم:

١- إبراهيم بن خليل بن عبدالله نجيب الدين الدمشقي الآدمي (ت: ٦٥٨هـ). [٣]

٢- اليُونيني: هو محمد بن أحمد بن عبدالله، تقي الدين اليونيني، من حفاظ الحديث،حنبلي (ت: ٦٥٨هـ). [٤]

٣- المقدسي: هو محمد بن عبدالهادي بن يوسف المقدسي، شمس الدين (ت :٦٥٨هـ). [٥]

٤- الكرماني:هومحمدبن محمد بن أبي سعد، أبوحفص الكرماني (ت: ٦٦٦هـ). [٦]

---

(١) ينظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٦٦/١) ومعجم الشيوخ (٢٣٥/٢) ، وتذكرة الحفاظ (٢٨٤/٤) ،والوافي بالوفيات (٢٢٤/٤) وذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٧٢ /٣٧٤) ،وبغية الوعاة (١/ ٢٠٧/ ٢٠٨) ، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (٣٨٠/٣٧٩/٤) ، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/ ٦٧) .

(٢) ينظر: معجم الشيوخ (٣٢٥/٢) ، والوافي بالوفيات (٢٢٤/٤) ، وذيل طبقات الحنابلة (٣٧٤/٣٧٢/٤) ، والدررالكامنة (١٤١/١٤٠/٤) ، وبغية الوعاة (٢٠٨/٢٠٧/١) ، والمنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (٣٨٠/٣٧٩/٤) .

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات (٢٢٦/٥ /٢٢٧) .

(٤) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/١) والأعلام (٣٢٢/٥) .

(٥) ينظر: المقصد الأرشد في ذكرأصحاب الإمام أحمد (٥٠٧/٢) ، والأعلام (٣٢٦/٥) .

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات (١٦٣/١) .

٥- ابن عبدالدائم:هو أحمد بن عبدالدائم بن نعمة المقدسي،أبوالعباس زين الدين، من شيوخ الحنابلة، عالم بالحديث، (ت: ٦٦٨هـ). [١]

٦- ابن أبي اليُسر: هو إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليُسر، تقي الدين، أبومحمدالتنوخي المصري الأصل الدمشقي، (ت: ٦٧٢هـ) . [٢]

٧- ابن مالك: هو أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك الطائي الجياني، الشافعي (ت: ٦٧٢ هـ). [٣]

٨- النووي: هويحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي، النووي، (ت :٦٧٦ هـ). [٤]

٦- **تلاميذه:** تتلمذ على البعلي علماء أجلاء منهم:

١- نجم الدين الطوفي:هوعبدالقوي بن عبدالكريم القرافي الحنبلي نجم الدين (ت:٧١٦هـ)[٥]

٢- الذهبي:هو الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، أبوعبد الله شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). [٦]

٣- ابن قيم الجوزيه: هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)[٧].

٤- السبكي: هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، تقي الدين (ت: ٧٥٦هـ). [٨]

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات (٢٣/٧ /٢٤) ، والأعلام (١٤٥/١) .

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات(٤٤/٩) .

(٣) ينظر: بغية الوعاة (١٣٠/١) .

(٤) ينظر: الأعلام (٨/ ١٤٩ /١٥٠) .

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات (١٩ / ٤٣) ، وشذرات الذهب (٨/ ٧١) .

(٦) ينظر: تذكرة الحفاظ (٥/٤/١) والدررالكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦٨/٦٦/٥) .

(٧) ينظر: شذرات الذهب (١٦٨/٦) .

(٨) ينظر: الأعلام (٣٠٣/٣٠٢/٤) .

٧- **مؤلفاته:** لقد أسهم البعلي في إثراء الخزانة الإسلامية والعربية بمؤلفات في الحديث والفقه، واللغة والنحو، والتجويد.

فمن آثاره العلمية:

١- أربعون بابًا في الطب من الأحاديث الصحاح والحسان:ولم يذكر هذا الكتاب أحد ممن ترجم له، ولكن عثر على مخطوطة له في مكتبة (عارف حكمة) بالمدينة المنورة، وقد طبع ونشر. (١)

٢- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، وهذا الكتاب هو إكمال على كتاب ابن مالك.

٣- شرح ألفية ابن مالك في النحو.

٤- شرح الجرجانية في مجلدتين.

٥- شرح حديث أم زرع.

٦- شرح الرعاية: وهوشرح لكتاب الرعاية في الفقه الحنبلي، ألفه ابن حمدان الحراني.

٧- شرح المقدمة الجزرية في التجويد.

٨- شرح المقدمة الجزولية: وهي مقدمة نحوية لعيسى بن عبدالعزيزالجزولي.

٩- الغرائب والفرائد فيما على (فَعَل وأفْعَل)من الزوائد: لم يذكره أحد ممن ترجم له، لكن البعلي ذكر هذا الكتاب.

١٠- المثلث ذو المعنى الوحد من الأسماء والأفعال.

١١- مختصر أسماء المجروحين لابن حبان البستي.

١٢- المطلع على أبواب المقنع في شرح غريب ألفاظه ولغاته. (٢)

---

(١) ينظر: الفاخرفي شرح جمل عبدالقاهر(٣/١) .

(٢) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٣/١) ، والمطلع على ألفاظ المقنع صـ١٥/١٤،والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٦٦/١) ، وذيول العبر في خبر من غبر (٢١/٤) ، والوافي بالوفيات (٢٢٤/٤) ، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/ ٣٧٢/ ٣٧٤) ، والدررالكامنة (١٤١/٤) ، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام =

١٣- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر وهو محور الدراسة في هذا البحث، حيث شرح فيه البعلي كتاب (الجمل في النحو) الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني.

وتعرف (الجمل في النحو) باسم (الجمل الجرجانية) اختصارًا، وهي:"مقدمة نحوية تقع في نحو عشرين ورقة، صنفها الجرجاني وفق نظرية العامل".

وقد حظيت جمل الجرجاني بعناية الشراح؛ حيث بلغت شروحها سبعةعشر شرحًا، وشرح البعلي أوسع هذه الشروح ويمتازبخصائص عدة أهمها: الموسوعية، وكثرة الشواهد الشعرية والنثرية، والنقول النحوية، والنزعة التعليمية. (١)

٨- **اتجاهه النحوي:** كان البعلي من نحاة الشام الذين يغلب عليهم النزعة البصرية، فكان يقتفي أثرهم ويأخذ بأقوالهم دون تعصب أوهوى، ومع ذلك كان له آراء وافق فيها الكوفيين.

فمن الآراء التي وافق فيها البصريين:

١- جواز تقديم خبر الجملة على المبتدأ. (٢)

٢- أن خبر كان منصوب بـ(كان)؛لأنه اسم وارد بعد الفعل والفاعل فأشبه المفعول. (٣)

٣- الوقف على إذن بالألف؛ لشبهها بالمنون المنصوب. (٤)

=

أحمد (٢/٤٨٥/ ٤٨٦) ، وبغية الوعاة (١/٢٠٧/٢٠٨) والمنهج الأحمد (٤/٣٧٩/٣٨٠) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/١٦٦) والأعلام (٦/٣٢٦/ ٣٢٧) ، ومعجم المؤلفين (١١/١١٦) .

(١) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (١/٤/٥) والأعلام (٦/٣٢٧) .

(٢) ينظر: المسألة في البحث صـ٢٤.

(٣) ينظر: المسألة في البحث صـ٢٨.

(٤) ينظر:المسألة في البحث صـ٥٣.

ومن الآراء التي وافق فيها الكوفيين:

– إعراب الفعل المضارع بالأصالة؛ لأنه دخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. (١)

٩– وفاته: توفي بالقاهرة في ثامن عشر المحرم سنة تسع وسبعمائة (٧٠٩ هـ) عن أربع وستين سنة، ودفن بالقرافة. (٢)

المحور الآخر: (العلة النحوية وأقسامها)

القياس أحد أدلة النحو(٣) التي تفرعت منها فروعه وأصوله.

وقد عرفه العلماء: بأنه:"حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع". (٤)،أوهو : "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه". (٥)

ولابد لكل قياس من أربعة أركان:

١– أصل ويسمى (المقيس عليه)وهو: الواقعة التي ثبت حكمها بالنص، أوبالإجماع.

٢– الفرع ويسمى (المقيس، أو المحمول) وهو: الواقعة التي يراد معرفة حكمها.

٣– الحكم.

---

(١) ينظر: المسألة في البحث صـ٢١.

(٢) ينظر: معجم الشيوخ (٣٢٥/٢) وتذكرة الحفاظ(٢٨٤/٤) وذيل طبقات الحنابلة (٣٧٤/٤) والدررالكامنة (١٤١/٤) وبغية الوعاة (٢٠٨/١) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (١٦٧/٣) وشذرات الذهب (٢١/٦) والأعلام (٣٢٦/٦) ومعجم المؤلفين (١١٦/١١) .

(٣) أدلة النحو ثلاثة أقسام عند أبي البركات الأنباري ١– النقل (السماع) . ٢–القياس. ٣– استصحاب الحال. ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو صـ ٨١.لكن السيوطي قال إن أدلة النحو الغالبة أربعة: ١– السماع. ٢– القياس.٣– الإجماع. ٤–استصحاب الحال. ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو صـ ٢١.

(٤) ينظر: لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ص٩٣.

(٥) ينظرالإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، والاقتراح للسيوطي صـ ٧٩.

٤- العلة: وهي مناط الحكم ولايتحقق القياس إلابها؛ إذ لابد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما، وهذا يدل على أهميتها. (١)

هذا وللعلة في اللغة معانٍ عدة: منها المرض، ومنها:التشاغل تعلل بالأمر واعتلّ: أي تشاغل. (٢)، وفي الاصطلاح: هي الوصف الذي يكون مظنه وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. (٣)

أقسام العلة:

العلة تنوعت أقسامها عند النحاة كما اختلف عددها، فقسمها ابن السراج(٤) قسمين: أحدهما: العلة، والآخر: علة العلة.

وقسمها الزجاجي (٥)ثلاثةأضرب:

الأول: علة تعليمية. والثاني: علة قياسية. والثالث: علة جدلية نظرية.

وقسم ابن جني (٦)العلة قسمين: أحدهما: واجب لابد منه؛ لأن النفس لاتطيق في معناه غيره.

والآخر: مايمكن تحمله إلاأنه على تجشم واستكراه له،

كما قسم الجليس الدينوري(٧) العلة صنفين وتبعه في ذلك السيوطي (٨):

أحدهما: علة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

---

(١) ينظر: لمع الأدلة صـ ٩٣، وأصول النحو العربي د/ محمود أحمد نحلة صـ ٩٩، ١٠٠.

(٢) ينظر: لسان العرب مادة (ع- ل- ل) (٤/ ٣٠٧٩) .

(٣) ينظر: النحو العربي العلة نشأتها وتطورها د/ مازن المبارك ص٩٠، وأصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي صـ٥٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو (٣٥/١) .

(٥) الإيضاح في علل النحو صـ ٦٤/ ٦٥.

(٦) ينظر: الخصائص (٩٠/١)

(٧) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية صـ ١٣٥/١٣٦/١٣٧.

(٨) ينظر: الاقتراح فى النحو صـ ٩٨ /٩٩/١٠٠.

والآخر: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهي أكثر استعمالاً وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب،إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا:

وهي علة سماع، وعلة استغناء، وعلة فرق،وعلة توكيد، وعلة نظير، وعلة وجوب، وعلة تعويض،وعلة جواز، وعلة تخفيف، وعلة أصل، وعلة مشاكلة، وعلة تغليب، وعلة نقيض، وعلة تضاد، وعلة إشعار، وعلة حمل على المعنى، وعلة اختصار، وعلة دلالة حال، وعلة معادلة، وعلة استثقال، وعلة أولى، وعلة قرب ومجاورة، وعلة تحليل، وعلة تشبيه، وهي موضوع بحثي.

وقد عرفها العلماء في اللغة [١]: بأن الشبه هو:"المثل والجمع أشباه، وأشبه الشيء بالشيء": ماثله.

واصطلاحًا: هو "أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل".[٢]

هذا، وقد تناول (البعلي) هذه العلة في مسائل متفرقة في أبواب النحو والصرف.

منها: علة بناء كيف؛ لشبهه بالحرف لتضمنه معنى الاستفهام.

ومنها: علة نصب الحال؛ لشبهها بالظرف.

ومنها: علة الوقف على إذن بالألف؛ لشبهها بالمنون المنصوب.

وسأتناول علة الشبه (المشابهة) بالتفصيل في مسائل البحث .

(١) ينظر: لسان العرب مادة (ش– ب– ه) (٤/ ٢١٨٩) .

(٢) ينظر: لمع الأدلة صـ١٠٧ ، والاقتراح للسيوطي صـ ١١٨ .

الفصل الأول

(علة الشبه النحوية)

ويشتمل على ثمانية مباحث:

المبحث الأول: المعرب والمبني، وفيه خمسة مطالب:

الأول: علة بناء كيف.

الثاني: علة بناء متى.

الثالث: علة بناء من.

الرابع: علة بناء الفعل الماضي على حركة.

الخامس: علة إعراب الفعل المضارع.

المبحث الثاني: المبتدأ والخبر، وفيه مطلب واحد:

(علة جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ)

المبحث الثالث: كان وأخواتها، وفيه مطلبان:

الأول: علة عمل كان.

والآخر: علة مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

المبحث الرابع: الحروف المشبهة بليس، وفيه مطلب واحد:

-علة إعمال "ما " عمل ليس.

المبحث الخامس: أفعال المقاربة، وفيه مطلب واحد:

-علة جمود عسى.

المبحث السادس: الحال، وفيه مطلبان:

الأول:علة نصب الحال.

والآخر: علة مجيء صاحب الحال معرفة.

المبحث السابع: المنادى، وفيه مبحث واحد:

(علة بناء المنادي المفرد المعرفة)

المبحث الثامن: النواصب والجوازم، وفيه مطلب واحد:

(علة نصب الفعل المضارع بأن المصدرية)

المطلب الأول: (علة بناء كيف)

قال البعلي: (وأمّا " كيف " فمبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في تضمنه معنى الاستفهام) [١].

(الدراسة)

كيف: كلمة يستفهم بها عن حال مجهول، وهي اسم مبهم غير متمكن يتضمن جميع الأحوال، فإذا قلت: كيف محمد؟ فمعناه على أي حال هو.

وإنما بُنيت؛ لشبهها بالحرف في المعنى؛ لتضمنها معنى همزة الاستفهام، بدليل وجوب اقتران الهمزة بالبدل منها، نحو: كيف حالك؟ أصحيح أم سقيم.

وحُرِّكت الفاء؛ فرارًا من التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة؛ طلبًا للخفة، أوإتباعًا للحركة الأولى منها، وهي الكاف [٢].

وإلى هذا أشار أبوالبركات الأنباري حيث قال:

(وأما أين وكيف فإنما بُنياعلى الفتح؛ لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام؛ لأن أين سؤال عن المكان، و"كيف" سؤال عن الحال، فلما تضمنا حرف الاستفهام وجب أن يبنيا، وإنما بُنيا علىحركة؛ لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحة؛ لأنها أخف الحركات) [٣].

مما سبق نجد أن "البعلي" موافق لإجماع النحاة في علة بناء كيف .

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١٤٧/١) .

(٢) ينظر: الكتاب (٢٣٣/٤) والأصول في النحو (٣/ ١٧٨) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي(٤٨٢/١) وعلل النحو لابن الوراق صـ ٢٢٤، والصحاح للجوهري (٤/ ٤٢٥) ، والبديع في علم العربية (٢٢/٢) وشرح المفصل (٤/ ١٠٩/١١٠) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٨٣/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٠٤/٤ / ١٠٥) وهمع الهوامع (٢/ ١٥٩) .

(٣) أسرار العربية صـ ٣٢.

المطلب الثاني: (علة بناء متى)

قال البعلي: (متى وهي: ملازمة لظرف الزمان، وملازمة للبناء؛ لشبهها بالحرف في المعنى) [١].

" **الدراسة** "

(متى) المشهور فيها أنها اسم من الظروف، وهي سؤال عن زمان، تقع على كل أسماء الزمان. [٢]

ولها وجوه شتى: [٣]

أحدها: أن تكون استفهاما، فيستفهم بها عن زمان مستقبل نحو قوله تعالى:﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ﴾[٤]، وعن زمان ماض نحو (متى قدم محمد) فتقول: يوم الخميس.

الثاني: أن تكون شرطا نحو: (متى تقم أقم).

الثالث: أن تكون بمعني وسط نحو قولهم: (أخرجه من متى كمه) أي من وسط كمه وهي لغة هذيل.

الرابع: أن تكون حرف جر بمعنى "من" نحو: " أخرجها متى كمه " أي:من كمه وهي لغة هذيل.

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (٧٥٧/٢) .

(٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف صـ١١٤، والأصول في النحو (١٣٦/٢) ، وأسرار العربية ص١٧٨، والجنى الداني صـ ٥٠٥.

(٣) ينظر: المقتضب (٥٣/٢) ، وتهذيب اللغة (٣٤٤/١٤/ ٣٤٥) ، وشرح الكافية الشافية (٣٥٢/٣٥١/١) ، وشرح التسهيل (٧١/٤) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٢٨٦/٢٨٥/٣) ، والبديع في علم العربية (٢/ ٢٢٥) ، وارتشاف الضرب (١٨٦٤/٣) ، والجنى الداني صـ٥٠٥ ، وهمع الهوامع (٢/ ٣٧٦/٣٧٥) ، وحاشية الصبان (٢/ ٣٠٥)

(٤) من الآية (٥١) من سورة الإسراء.

الخامس: أن تكون بمعنى الاستنكار نحو: متى كان هذا؟ أي: ما كان هذا.

وانما بنيت "متى "؛لإبهامها؛ ولأنها أشبهت الحرف في المعنى أي أنها إذا كانت استفهاما أشبهت في تأدية المعنى همزة الاستفهام في طلب التصور، وإن كانت شرطاً أشبهت في المعنى "إن" الشرطية، وذلك بتعليق الجواب علي الشرط نحو: (إن تذاكر تنجح). (١)

مما سبق نجد أن البعلي موافق لإجماع النحاة في علة بناء "متى".

(١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٤، وعلل النحو لابن الوراق ص٢٢١، وأسرار العربية ص٢٦٩، وشرح المفصل (١٠٤/٤) ، والتذييل والتكميل (١٣٢/١) ، والمساعد لابن عقيل (٢١/١) ، وشرح الأشموني (١/ ٤٣) .

المطلب الثالث: (علة بناء مَنْ)

قال البعلي: (فأما "مَنْ" فمبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف لفظًا بكونه على حرفين، ومعنى ذلك تضمنه معنى حرف الشرط إن كانت شرطية، أو حرف الاستفهام إن كانت استفهامية، وإن كانت موصولة فلا فتقارها إلى جملة) [(١)].

(الدراسة)

من الأسماء غير المتمكنة " مَنْ " وتقع على من يعقل كقولك: مَنْ في الدار؟

فالجواب في ذلك أن يقال: سعيد أو محمد. [(٢)]، ولها استعمالات عدة[(٣)]:

أحدها: أن تكون استفهامية نحو: " من غلامك"؟

الثاني: أن تكون شرطية نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾[(٤)].

الثالث: أن تكون موصولة نحو: لقيت من جاءك.

الرابع: أن تكون نكرة موصوفة نحو: " مررت بمَنْ محسنٍ لك " أي بإنسانٍ محسن لك.

وإنما بُنيت؛ لأنها أشبهت الحروف وتضمنت معناها؛ لأنها إن كانت استفهامًا فقد تضمنت معنى الاستفهام " الهمزة"، وإن كانت شرطًا فقد نابت عن

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١٤٧/١) .

(٢) ينظر: الكتاب (٤/ ٢٢٨) ، وعلل النحو لابن الوراق صـ٤٢، وأسرار العربية صـ٣٠، وشرح المفصل (١٤٤/٣) .

(٣) ينظر: الكتاب (٢٢٨/٤) ، والمقتضب (٣/ ١٧٢) ، والأصول في النحو (٢/ ٣٩٧) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٤٥٨/٢) ، وشرح الكافية الشافية (١١٧/١) وشرح كافية ابن الحاجب (٣/ ١٢٧/١٢٦) وارتشاف الضرب (١٣٠/١٢٩/٢) ومغني اللبيب صـ ٣٢١/٣٢٠.

(٤) من الآية (١٧) من سورة الكهف.

حرفه وهو "إن "، وإن كانت بمعنى " الذي" فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني لايستحق الإعراب فيفتقر إلى صلة توضحه وتبينه، وإن كانت موصوفة، فقد تنزلت منزلة الموصوفة؛ لاحتياجها إلى الصفة؛ لأن الصفة لازمة لها فأشبهت العلة. (١)

مما سبق نجد أن البعلي قد وافق إجماع النحاة في علة بناء " مَنْ " لكنه اكتفى في هذه العلة بكونها استفهامًا وشرطًا وموصولة، ولم يشر إلى الموصوفة.

وزاد الأصفهاني (٢)، وأبوالبركات الأنباري (٣)، وابن عصفور (٤)، والرضي (٥)، وابن أبي الربيع (٦)إلى بناء " مَنْ " إذا كانت موصوفة.

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٧٢) ، وعلل النحولابن الوراق صـ٤٢٦، والفوائد والقواعد صـ ٦٨، وشرح اللمع للأصفهاني صـ ٢١٣، وأسرار العربية صـ ٣٠، وشرح المفصل(٣/ ١٤٤) و(١١/٤) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٣٨/٢) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٣/ ١٣٨) ، والكافي في الإفصاح لابن أبى الربيع (٢/ ١٨٢ /١٨٣) .

(٢) شرح اللمع صـ ٢١٣.

(٣) أسرار العربية صـ ٣٠.

(٤) شرح جمل الزجاجي (٢/ ٣٣٨) .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب (٣ / ١٣٨) .

(٦) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٢/ ١٨٢ / ١٨٣) .

المطلب الرابع: (علة بناء الفعل الماضي على حركة)

قال البعلي: وقولُه: (المفتوح الآخر) إشارةٌ إلى أن الماضي كله مبنيٌ على الفتح، فيسأل فيه عن ثلاثة أشياء، فيقال: لم بُني؟ ولم حُرِّك؟ ولم كانت حركتُه فتحة؟ فالعلة في بنائه أنه فعلٌ، والأصل في الأفعال البناء؛ لأن الفعل يدلُّ بصيغ مختلفة على معانٍ مختلفة فأغنى اختلاف صيغه عن إعرابه ..... وإنما حُرِّك؛ لشبهه بالمضارع في كونه يقع خبرًا وصفة نحو قولك: " زيدٌ قام، ومررت برجل قام"، كما تقول: " زيدٌ يقوم ، ومررت برجل يقوم") [١] .

(الدراسة)

من الأفعال ماضارع الأسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي المبني دائمًا باتفاق النحاة؛ لأن الأصل في الأفعال البناء؛ ولأن الأفعال تدل على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها. [٢]

والأصل أن يُبنى على السكون إلا أن الفعل الماضي حُرِّك؛ لمشابهته المضارع في الجملة، والاسم؛ لوقوعه صفة، وخبرًا، وصلةً، وحالاً، وشرطًا.

-فمثال وقوعه صفة: مررت برجل قام، فوقع قام موقع " يقوم " و" قائم".

- ومثال وقوعه خبرًا: محمد ذهب، فوقع ذهب موقع" يذهب "و" ذاهب ".

-ومثال وقوعه صلة: جاء الذي ضرب، فوقع ضرب موقع " يضرب " و" ضارب".

- ومثال وقوعه حالاً: رأيت سعيدًا قد ضرب، كما تقول "يضرب " و" ضاربًا ".

-ومثال وقوعه شرطًا: إن فعلتَ فعلتُ، والمعنى فيه: إن تفعل أفعل؛ لأن إن الشرطية لا تطلب الماضي، وإنما تطلب المستقبل، فلما قام الماضي مقام المستقبل، والمستقبل قد أشبه الأسماء ميز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه؛ إذ كان المتحرك أمكن من الساكن، ولم يعرب كالمضارع؛ لقصوره عن

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (١/ ٣٤) بتصرف يسير.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٧٧) وشرح المقدمة النحوية صـ ١٣٦، وأسرار العربية صـ ٢٢٦،

وشرح المفصل (٧/ ٤) ، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٨) .

مرتبته. [١]

وجُعلت تلك الحركة فتحة؛ طلبًا للخفة؛ ولأن الفتحة جزء الألف، والألف أخو السكون [٢]، وإلى هذا أشار الرضي حيث قال: (قوله: "مبنيٌ على الفتح"، أما بناؤه فعلى الأصل ...، وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقعه موقعه، نحو: "برجل ضرب" أي ضارب، فالمضارع لمّا شابهه بالمشابهة التامة استحق الإعراب، وهولمشابهته ناقصة استحق البناء على حركة، وأيضًا لوقوعه موقع المضارع) [٣].

مما سبق يمكن إجماله على النحو التالي:

١- أن البعلي قد اكتفى في بناء الماضي على حركة؛ مشابهة المضارع بوقوعه خبرًا وصفة، وزاد غيره [٤]: مشابهة الاسم بوقوعه حالاً، وصلة، وشرطًا.

٢- أن البعلي لم يشر في هذه العلة إلى مشابهة الاسم المتمكن، وإنما اكتفى بالفعل المضارع.

٣- أن علة بناء الماضي على حركة موضع اتفاق بإجماع النحاة، والبعلى موافق لهم في ذلك.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٤٥) وشرح كتاب سيبويه (١/ ٧٧) وعلل النحو لابن الوراق صـ ١٤٧،١٤٨، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ صـ١٣٦، وشرح اللمع للأصفهاني صـ ٢٠٥، وأسرار العربية صـ ٢٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب (١٥/٢ / ١٦) وشرح المفصل (٥/٤/٧)

وشرح الأشموني (١١٢/١) ،والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٠) وحاشية الصبان (١/ ١١٢) .

(٢) ينظر: البديع في علم العربية (٥/١) ، وشرح الأشموني (٤٥/١) ، وشرح التصريح (٥٠/١) .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٤ /١٠) بتصرف يسير.

(٤) منهم السيرافي، والفارسي، وابن الوراق، وأبوالبركات الأنباري، وابن الأثير، وابن يعيش، والرضي. ينظر: شرح كتاب سيبويه (٧٨/١) ، والتعليقة على كتاب سيبويه (١ / ٢١) ، وعلل النحو لابن الوراق صـ ١٤٨/١٤٧، وأسرار العربية ص٣١٥، وشرح المفصل (٧ / ١٤) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٤ /١٠) .

المطلب الخامس: (علة إعراب الفعل المضارع)

قال البعلي: (والذي علَّل به أكثر النحويين إعرابه [١] شبهه بالاسم في الإبهام والتخصُّص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، ولم يجعله شيخنا [٢] – رحمه الله تعالى– محمولاً على الاسم في ذلك، بل حمله عليه لمشاركته إيّاه في المعنى الذي أُعرب الاسم من أجله، وهو أولى من اعتبارشبهه به في غير ذلك)[٣].

(الدراسة)

الفعل المضارع معرب بإجماع النحاة إن عري من نون توكيد مباشرله نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾: [٤] ومن نون إناثٍ نحو: " الهندات يضربْنَ " [٥].

لكن النحاة مختلفون في علة إعرابه على مذهبين:

الأول: مذهب البصريين [٦]: ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع إنما إنما أُعرب؛ لمضارعته الاسم، أي مشابهته له. ووجه المشابهة بين الفعل

---

(١) إعراب الفعل المضارع.

(٢) ابن مالك.

(٣) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (١/ ٥٠ /٥١) .

(٤) من الآية (٣٢) من سورة يوسف.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ٣٩) وحاشية الصبان (١/ ١١٦) .

(٦) ينظر: المقتضب (٨٠/٤) والأصول في النحو (١٢٣/١) ، والإيضاح العضدي صـ ٥٩،

واللمع في العربية صـ ١٢٤، وشرح الدروس في النحو صـ ٨٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٧٣) وشرح كافية ابن الحاجب (٤/ ١٣/١٢) ، والتذييل والتكميل (١٢٥/١) وشرح التصريح (٣٨/١)

المضارع والاسم من خمسة أوجه [١]:

الأول: أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص.

الثاني: أن يكون صفة، كما يكون الاسم كذلك، تقول: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب، فقد قام يضرب مقام ضارب.

الثالث: أن تدخل عليه لام الابتداء تقول: إن محمدًا ليقومُ كما تدخل على الاسم نحو: إن محمدًا لقائم.

الرابع: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألاترى أن يضرب على وزن ضارب في حركته وسكونه.

الخامس: أنه يصلح لزمانين، أحدهما الحال، والآخر الاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وغيرذلك.

(١) ينظر: المقتضب (١/٢) والإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ ٨٠ /٨١، وشرح كتاب سيبويه (٢٩/١) والإيضاح العضدي صـ ٥٩، وعلل النحو لابن الوراق صـ ١٤٣/ ١٤٤، والإنصاف صـ ٤٣٤/ ٤٣٥، وأسرار العربية صـ٢٥، ٢٧، والبديع في علم العربية (٢٩/١) وشرح المفصل (٦/٧) والتذييل والتكميل (١٢٥/١) وشرح الأشموني (٤٥/١).

والآخر: مذهب الكوفيين [١]: ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع إنما أُعرب؛ لأنه دخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، ووافقهم في هذا ابن مالك [٢]، والبعلي [٣].

ومعنى هذا: أن إعراب الفعل المضارع عند الكوفيين وابن مالك والبعلي بالأصالة لاللمشابهة؛ لأنه قد يتوارد المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك، فتعين المضارع تبعًا لتعينه [٤].

وما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك والبعلي مردود لأمرين [٥]:

أحدهما: أن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لالها؛ لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التى تعمل لها؛ ولأن الحروف تدخلها المعاني المختلفة، ألاترى أن "مِنْ " تجيء لمعانٍ مختلفة كابتداء الغاية، والتبعيض، والزيادة للتوكيد، وغير ذلك.

والآخر: أن الفعل الماضي أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضيًا، والماضي لايصير مستقبلاً، فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربًا وليس كذلك.[٦]

---

(١) ينظر: الإنصاف صـ ١٢٧، ومسائل خلافية في النحو للعكبري صـ ٩٧، وشرح كافية ابن الحاجب

(١٣/٤) وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة صـ ١٢٧.

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٥/٣٤) .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٥١/١) .

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب (١٣/٤) .

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي صـ٨١، والإنصاف صـ ٤٣٥/ ٤٣٦.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين صـ ٤٣٦.

مما سبق نجد أن البعلي موافق للكوفيين وابن مالك في علة إعراب الفعل المضارع.لكن الراجح ما ذهب إليه البصريون: وهو مضارعة الاسم، أي مشابهة الفعل المضارع، وذلك لأمرين: (١)

أحدهما: أن أصل الأسماء الإعراب؛ لأن الإعراب في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني، فكل

واحد من أنواعه علامة على معنى فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، وليس كذلك الأفعال والحروف؛ لأنها تدل صيغها على معانيها، ألاترى أن ذهب للماضي، وسيذهب للمستقبل.

والآخر: الردود على مذهب الكوفة.

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/١٠٧/ ١٠٨) ، وشرح المفصل (٧/١١) .

المبحث الثاني: المبتدأ والخبر

وفيه مطلب واحد:

(علة جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ)

قال البعلي: (الأصل في المبتدأ أن يكون متقدمًا على الخبر؛ لأنه وصفٌ للمبتدأ فحقه أن يتأخر عنه وضعًا، كما هو متأخرعنه طبعًا؛ ولأن المبتدأ عاملٌ في الخبر، وحقُ العامل أن يتقدم كسائر العوامل،لاسيما على عامل لايتصرف.

ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، وهو مذهب الكوفيين، لكن أجيز تقديمُه في الجملة؛ لشبهه بالفعل في كونه مسندًا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه).[١]

(الدراسة)

الأصل تأخير الخبر؛ لأنه وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف؛ ولأن المبتدأ عاملٌ في الخبر، وحق العامل أن يتقدم على المعمول نحو: العلم نور – ومحمد مجتهد.

لكن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس، وذلك إذا وجدت قرينة يحصل بها التمييز نحو: الليث شدة زيدٌ، فجاز تقديم الليث؛ لأن خبريته لاتجهل.

ونحو:" أبويوسف أبوحنيفة " فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف. [٢]

هذا؛ وقد اختلف النحويون في تقديم الخبر الجملة على المبتدأ وذلك على ثلاثة مذاهب:

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١٨١/١) .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ١٥٧) وشرح التسهيل (١/ ٢٩٦) والفاخر (١٨١/١) وأوضح المسالك (١/ ١١٥) وشرح ابن عقيل (٢٣٣/٢٣٢/١) والتصريح بمضمون التوضيح (٢١٤/٢١٣/١) وحاشية الصبان (٣٣١/١) .

الأول: مذهب الكوفيين [١]: ذهب الكوفيون [٢]إلى منع تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان،أوجملة، فالمفرد نحو: قائم محمد، والجملة نحو: " أبوه قائم سعيد" " وأخوه ذاهب محمدٌ ".

حجتهم [٣]: واحتجوا لمذهبهم بأن تقديم خبر المبتدأ عليه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، أيأن تقديم الخبرإضمار قبل الذكر، ألاترى أنك إذا قلت: "أبوه قائم سعيد" كانت الهاء في "أبوه " ضمير سعيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره.

وما ذهب إليه الكوفيون مردود؛ لأن الخبر وإن كان متقدمًا في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، فلم يمنع ذلك من تقدير الضمير في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ﴾[٤]، فالهاء في" نفسه "عائدة إلى " موسى" وإن كان متأخرًا لفظًا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير.[٥]

(١) ينظر: الإنصاف صـ ٦١، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٢/١) والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ٢٤٥، والتذييل والتكميل (٣٥٢/٣) وشرح ابن عقيل (٢٢٨/١) وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي(٥٥/٢) .

(٢) ذكر المرادي وابن عقيل أن الكوفيين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ إلافي نحو: في داره زيد. لكن الصحيح منعتقديم الخبرعلى المبتدأ سواءأكان مفردًا،أوجملة؛ لأن الضمير في قوله" في داره زيد " غير معتمد عليه. ينظر:التذييل والتكميل (٣/ ٣٥٣) وتوضيح المقاصد والمسالك (٢١٤/١) وشرح ابن عقيل (١/ ٢٢٨) .

(٣) الإنصاف صـ ٦١، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٢/١) ، وشرح المفصل (٩٢/١) .

(٤) الآية (٦٧) من سورة طه.

(٥) ينظر: الإنصاف صـ ٦٤/٦٣، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ١٤٨،وشرح المفصل (٩٢/١) .

الثاني: مذهب البصريين: ذهب البصريون [١] والبعلي [٢]إلى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة.

حجتهم [٣] : فاحتجوا لمذهبهم بالسماع والقياس :

أما السماع فقولهم " تميميٌّ أنا " وقولهم: " في بيته يؤتى الحكم" [٤]وقولهم: " مشنوء من يشنؤك"، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع على الاسم الظاهر؛ لأن التقدير فيها أنا تميميٌّ، والحكم يوتى في بيته، ومن يشنؤكمشنؤء. وكقول الشاعر:

قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ من كنت واحده :: وبات منتشبًا في برثن الأسد [٥]

وأما القياس فمن وجوه [٦]:

الأول: أن تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[٧]فإياكم منصوب بيعبدون.

---

(١) ينظر: اللمع في العربية صـ ٣٠، والإنصاف صـ ٦١، واللباب في علل الباء والإعراب (١٤٢/١) وشرح المفصل (٩٢/١) وشرح الكافية الشافية (١٥٧/١) والتذييل والتكميل (٣/ ٣٦٢) وشرح ابن عقيل (٢٧/١) .

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١٨١/١) .

(٣) ينظر: الكتاب (١٢٧/٢) ، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٢/١) ، وشرح المفصل (٩٢/١) ،والتذييل والتكميل (٣٥٢/٣/ ٣٥٣) ، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٥٦/٢).

(٤) هذا مثل يضرب فيمن قصد أمرًا فقصده عن أهله لا غير. ينظر: مجمع الأمثال(١٩/٢).

(٥) البيت من البسيط وهو لحسان بن ثابت في ديوانه صـ ٧٠.

الشاهد: قد ثكلت أمه من كنت واحده: حيث قدم الخبر وهوجملة ثكلت أمه على المبتدأ وهو من كنت واحده وفي جملة الخبر ضمير متقدم يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ بمنزلة المتقدم في اللفظ.

(٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ٢٤٦ /٢٤٧.

(٧) من الآية (٤٠) من سورة سبأ .

الثاني: أن الخبر يشبه المفعول؛ لأنه قد يصير مفعولاً في قولك: " ظننت محمدًا قائمًا " والمفعول يجوز تقديمه، وكذلك خبر كان يتقدم على اسمها نحو: " كان قائمًا سعيد " فكذلك ههنا.

الثالث: أن التقديم والتأخير في كلام العرب جائز، وذلك للتوسع في اللغة. (١)

الرابع: أن الخبر يشبه الفعل في كونه مسندًا، والفعل يتقدم ويتأخر فكذلك الخبر، والمبتدأ يشبه الفاعل في كونه مسندًا إليه، وقد قال بهذه العلة الزمخشري (٢) والعكبري (٣)وابن مالك،(٤)ووافقهم في ذلك البعلي.(٥)

الثالث: مذهب ابن الطراوة (٦): ذهب ابن الطراوة إلى جواز زيد أخوك، دون: قائم محمد؛ لأن" قائم محمد "صار بتأخير "محمد" مركبًا من واجبين؛ لأن الجائز يصير بتأخيره واجبًا، وقائم واجب، فقد تركب " قائم محمد" من واجبين فلا يجوز.

وما ذهب إليه ابن الطراوة مردود؛ لأنه مذهب غريب خارج عن قانون العربية (٧).

---

(١) ينظر: الإنصاف صـ ٦٤، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٢/١) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ٢٤٦ / ٢٤٧.

(٢) المفصل صـ ٤٨.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٤٢) .

(٤) شرح التسهيل (١/ ٢٩٦) .

(٥) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ١٤٢) .

(٦) ينظر : التذييل والتكميل (٣/ ٣٥٣) ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (١٥٥/١) ، وهمع الهوامع (١/ ٣٣٤) .

(٧) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣٣٤) .

مما سبق يمكن إجماله على النحو التالي:

أولاً: إن مذهب البصريين والبعلي في علة جواز تقديم الخبر على المبتدأ هو الأولى وذلك لأمور:

الأول: السماع عن العرب نحو قولهم: " تميميٌّ أنا " فـ " أنا " مبتدأ مؤخر، وتميميٌّ خبر مقدم، واللغة مبناها السماع.

الثاني: القياس؛ لأن الخبر يشبه الفعل في كونه مسندًا، والفعل يتقدم ويتأخر فكذلك الخبر.

الثالث: الردود على المذهبين السابقين.

ثانيًا: إن البعلي موافق للزمخشري والعكبري وابن مالك في علة جواز تقديم الخبر الجملة على المبتدأ

وهي: أن الخبر يشبه الفعل في كونه مسندًا، والمبتدأ يشبه الفاعل في كونه مسندًا إليه.

المبحث الثالث: كان وأخواتها وفيه مطلبان:

المطلب الأول: (علة عمل كان)

قال البعلي: (وهي [١] تعمل الرفع والنصب، فأما كونها عاملة؛ فلأنها أفعال متصرفة مؤثرة في معنى الجملة، فأشبهت " ظننت وأخواتها"، وأما كون عملها الرفع والنصب؛ فلأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال، فما تسند إليه مشبه بالفاعل الحقيقي، وهو مرفوع بإجماع.

والآخر: منصوب بـ" كان" عند البصريين؛ لأنه اسم واردٌ بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع فأشبه المفعول ..... وقال الكوفيون: هو منصوب على الحال؛ لأنه واردٌ بعد الفاعل، وليس مفعولاً، فكان حالاً كقولك: جاء زيدٌ راكبًا) [٢].

(الدراسة)

الأفعال الناسخة ضربان:

أحدهما: أفعال حقيقية وهي"ظن وأخواتها" نحو: ظننت زيدًا صاحبك.

والآخر: أفعال غير حقيقية [٣] وهي " كان وأخواتها" نحو: كان محمدٌ قائمًا [٤].

---

(١) أي كان.

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر بتصرف (١/ ٢٣٧/ ٢٣٨) .

(٣) أي أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط؛ لأن الحدث مستفاد من خبرها؛ ولأنها لما نقصت عن درجة الأفعال الحقيقية أطلق على معمولها ما يطلق على معمول الحرف؛ ولأن معمولها الثاني هو الأول في المعنى بخلاف المفعول مع الفاعل.ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (١/ ٣٩٨) وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٢/ ٣٤٩) وشرح ألفية ابن معطي (٢/ ٨٥٦) .

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٣٩٨) ، وشرح ألفية ابن معطي (٢/ ٨٥٦) .
=

فأما كون " كان وأخواتها" عاملة؛ فلأنها أفعال متصرفة مؤثرة في معنى الجملة فأشبهت " ظننت"؛ لأنهما اشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر(١)

وأما كون عملها الرفع والنصب؛ فلأن كان وأخواتها أشبهت الفعل المتعدي في احتياجه إلى شيئين مرفوع ومنصوب فرفعت المبتدأ تشبيهًا له بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة، وفاعلها مجازاً.

ونصبت الخبر تشبيهًا له بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازًا نحو: كان سعيدٌ قائمًا، فسعيد اسم مرفوع بكان ارتفاع المسند بالمسند إليه، وقائمًا منصوب بكان في موضع الخبر الذي عمل في كان، وهذا مذهب جمهورالبصريين(٢)، والبعلي (٣).

حجتهم: فقد احتجوا لمذهبهم بأمور (٤):

الأول: أن خبر " كان " يقع ضميرًا نحو" ما كان أخوك الإيّاي".

الثاني: أنه زال التجرد عن المبتدأ بدخول هذه العوامل.

=

.

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٤٥) واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٦) وتوجيه اللمع صـ ١٣٤ ، وشرح المفصل (٧/ ٨٩) والبسيط في شرح جمل الزجاجي (١/ ٦٦٢) .

(٢) ينظر: الكتاب (١/ ٤٥) والمقتضب (٨٦/٤) والأصول في النحو (٨٢/١) وعلل النحو لابن الوراق صـ ٢٤٥، وأسرار العربية صـ ١٣٨، والإنصاف صـ ١٢٩/ ١٣٠ ،واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٦/ ١٦٧) والتذييل والتكميل (٤/ ١١٥ / ١١٦) وشرح ابن عقيل (١/ ٢٣٦) وهمع الهوامع (١/ ٣٥٣) .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (١/ ٢٣٧) .

(٤) ينظر: الكتاب (١/ ٤٦) والإنصاف صـ ١٣٠، والتذييل والتكميل (٤/ ١١٧) ، ومنهج السالك (١/ ١٨١) والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة للشاطبي (٢/ ١٣٧) .

الثالث: أن خبر " كان" يقع علمًا نحو: كان أخوك سعيدًا.

وذهب جمهور الكوفيين [١]: إلى أن خبر كان نُصب على الحال، وأن الاسم باقٍ على رفعه الأول الذي كان في الابتداءعليه.

حجتهم [٢]: فقد احتجوا لمذهبهم بأن هذه الأفعال لازمة لاتنصب المفعول به، فإذا قلت: كان محمدٌ قائمًا معناه: كان محمدٌ في حال قيامٍ.

لكن الفراء [٣]ذهب إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال.فـ " كان "محمدٌ ضاحكًا" مشبه عنده بـ "جاء محمدٌ ضاحكًا".

وما ذهب إليه جمهور الكوفة مردود؛ وذلك لورود خبر كان مضمرًا ومعرفةً وجامدًا، وأنه لايستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال [٤].

وبعد عرض هذه المذاهب أرى أن مذهب جمهور البصرة والبعلي هو الأولى بالقبول وذلك لأمور[٥]:

---

(١) ينظر: الإنصاف صـ ١٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٧) والتذييل والتكميل (١١٥/٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٦) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣٣) وهمع الهوامع (٣٥٣/١) وحاشية الصبان (١/ ٣٥٧) .

(٢) ينظر : الإنصاف صـ ١٢٩ ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (١/ ١٨١).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ١٣) وينظر : التذييل والتكميل (٤/ ١١٦) ، وارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٦) ، ومنهج السالك (١/ ١٨١) وهمع الهوامع (١/ ٣٥٣) وحاشية الصبان (١/ ٣٥٧) .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦٧) ، وشرح ألفية ابن معطي (٢/ ٨٥٨) والمقاصد الشافية (٢/ ١٣٨/١٣٧) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٣٧) وهمع الهوامع (١/ ٣٥٣) .

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي (٢/ ٨٥٨) ، والتذييل والتكميل (٤/ ١١٧) ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٢/ ١٣٨/١٣٧) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٢٣٣) وهمع الهوامع (١/ ٣٠٣) .

الأول: أن خبر كان يأتي معرفة كالمفعول، والحال بابها أن تكون نكرة.

الثاني: مجيء خبر كان جامدًا، والحال بابها الاشتقاق.

الثالث: مجيء خبر كان مضمرًا، والحال لاتضمر.

الرابع: كون خبر كان لايستغنى عنه، لكن الحال من شأنها ألا تلزم؛ لأنها فضلة.

قال البعلي: (والصحيح الأول، وكونه حالا ليس بصحيح؛ لأن الحال لايكون معرفة ولا مضمرًا، ويصح حذفه ، وليس كذلك خبر كان ؛ ولأنه مقصود الجملة) [١].

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ٢٣٨) .

المطلب الآخر: (علة مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة)

قال البعلي: (ولشبه اسمها بالفاعل وخبرها بالمفعول أغنى تعريف الخبر عن تعريف الاسم عند حصول الفائدة، كقول حسان – رحمه الله تعالى:

كأنّ سُلافةً من بنت [١] رأس يكونُ مزاجَها عسل وماء [٢]

بنصب (مزاجها) ورفع (عسلٌ وماءُ).

---

(١) لعل هذا تصحيف، والصواب: من بيت رأس كما ورد في ديوانه صـ ١٨.

(٢) البيت من الوافر وهو لحسان في ديوانه صـ ١٨ ويروى فيه:

كأنّ سُلافةً من بيت رأسٍ :: يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

اللغة: بيت رأسٍ: اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم كثيرة، ينسب إليها الخمر، إحداهما بالبيت المقدس. وقيل: هو كورة بالأردن، والأخرى: من نواحي حلب. ينظر: معجم البلدان مادة (ب – ي – ت) (١ /٥٠) .

الشاهد: يكون مزاجها عسلٌ وماء: حيث جاء اسم يكون نكرة (عسلٌ) وخبرها معرفة (مزاجها) وهذا من قبيل الضرورة الشعرية عند جمهور النحاة ؛ لأن الشاعر يلزمه تصحيح الوزن وإقامة القوافي .

وللبيت روايات أخرى: الأولى: (يكون مزاجُها عسلاَ وماءُ) وذلك على أن مزاجها بالرفع اسم يكون ، وعسلاَ : خبر يكون، وماءُ فاعل لفعل محذوف تقديره: ومازجها ماء.

الثانية: يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ: وذلك برفع مزاجها بالابتداء، وعسل: خبر، واسم يكون: ضمير الشأن، وجملة مزاجها عسلٌ وماء في محل نصب خبر يكون والتقدير: يكون الأمر مزاجها عسلٌ وماءُ. ويجوز كون (يكون) زائدة، وجاءت زيادتها بلفظ المضارع على القليل.

الثالثة: (تكون مزاجُها عسلٌ وماءُ) : وذلك بمجيء اسم تكون ضمير القصة من السلافة ، ومزاجها: مبتدأ ، وعسلٌ : خبر ، والجملة في محل نصب خبر تكون وهذا قول ابن مالك والبعلى .

ينظر: الكتاب (١/ ٤٩) ، وشرح كتاب سيبويه (٥١/٠٥/١) وشرح المفصل (٧/ ٩٣/ ٩٤) وشرح كافية ابن الحاجب (٤/ ١٨٧) ، ومغني اللبيب صـ ٤٣٣ .

وقول القطامي:

قفي قبل التفرّقِ يا ضُباعا :: ولايكُ موقفٌ منك الوداعا[١]

وليس ذلك ضرورة؛ لتمكن (حسان) أن يقول: تكون بالتاء المثناة فوق، ورفع مزاجها، وجعل اسم " كان" ضمير السلافة، والجملة خبر كان. ويمكن " للقطامي " أن يقول: "ولايكُ موقفي، أولايكُ منك موقفنا الوداعا") [٢].

" **الدراسة**"

إذا اجتمع في باب كان معرفة ونكرة، فالاسم المعرفة؛ لأنه حد الكلام، والخبر النكرة؛ لأنه محل الفائدة نحو: كان محمد قائمَا، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو محمد كما كان في الابتداء كذلك [٣].

---

(١) البيت من الوافر وهو للقطامي في ديوانه صـ ٣١ .

الشاهد:ولايكُ موقفٌ منك الوداعا: حيث جاءاسم كان نكرة " موقف " وخبرها معرفة " الوداعا " وهذا من قبيل الضرورة الشعرية وهذا مذهب جمهور النحاة، والذي سوغ فيه ذلك: أن موقفًا تخصص بوصفه بالجار والمجرور، والوداع مصدر، وتعريف المصدر يقارب تنكيره، لكن ابن مالك والبعلي استشهدا بالبيت على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة وذلك من قبيل الاختيار بشرط الفائدة ؛ لأن المرفوع هنا مشبه بالفاعل ، والمنصوب مشبه بالمفعول .

وللبيت رواية أخرى: ولايكُ موقفي بالإضافة: وهذا لانظر فيه إذ لا ضرورة.

ينظر: المقتضب (٤/ ٩٤) والأصول في النحو (١/ ٨٣) والإيضاح العضدي صـ١٣٧، وشرح المفصل (٧/ ٩١/٩٢) ، وشرح التسهيل (٣٥٦/١) وشرح كافية ابن الحاجب (٢٠١/٤) ، وشرح ألفية ابن معطي (٢/ ٨٧٩) .

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ٢٣٧ /٢٣٨) .

(٣) ينظر: الكتاب(١/ ٤٧) والأصول في النحو (١/ ٨٣) والجمل للزجاجي صـ ٥٧ ،٥٨ ، والإيضاح العضدي صـ ١٣٦ ، والفوائد والقواعد صـ ٢١١، وشرح المفصل (٧ / ٩١) والتذييل والتكميل (٤/ ١٩٦) .

فأما جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة فهذا من قبيل الضرورة الشعرية؛لأن الشاعر يلزمه تصحيح الوزن وإقامة القوافي. والذي حملهم على ذلك: أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد أمن فيه اللبس كقولك: كان قائمٌ محمدًا وهذا مذهب جمهور النحاة [١].

لكن ابن مالك [٢] والبعلي [٣] أجازا مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة اختيارًا وذلك بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة؛ لأنه لماكان المرفوع في باب كان مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المنصوب كما جاز ذلك في باب الفاعل [٤].

ومن ذلك قول حسان:

كأنّ سُلافة من بيت رأس :: يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ [٥]

فالشاعر ليس بمضطر إذ يمكنه أن يقول: مزاجُها بالرفع فيجعل اسم يكون ضمير الشأن، وجملة مزاجهاعسلٌ في محل نصب خبر يكون. وقول القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضُباعا :: ولايك موقفٌ منك الوداعا[٦]

فالشاعر ليس بمضطر إذ يمكنه أن يقول: ولايكُ موقفي، أو لايكُ منك

---

(١) ينظر: الكتاب (١/٤٧ / ٤٨) والمقتضب (٤/ ٩١/ ٩٢) والإيضاح العضدي صـ ١٣٦ ، ١٣٧ ، وعلل النحو لابن الوراق صـ ٢٥١، ٢٥٢ ، واللمع في العربية صـ ٣٧، والفوائد والقواعد صـ ٢١١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح(١/ ٣٠٣/ ٣٠٤) وشرح الدروس في النحو صـ ١٩٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(١/ ٤٠٣ / ٤٠٤) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٨) ومغني اللبيب صـ ٤٣٣.

(٢) شرح التسهيل (١/٣٥٦) .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ٢٣٧/٢٣٨) .

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب (٤/ /١٩٩/٢٠٠ /٢٠١) وهمع الهوامع (١/ ٣٧٨) .

(٥) سبق تخريج البيت في تحقيق المسألة.

(٦) سبق تخريج البيت في تحقيق المسألة.

موقفنا الوداعا[١].

مما سبق يمكن إجماله على النحو التالي:

١ – إنه إذا اجتمع في باب كان معرفة ونكرة فالاسم المعرفة والخبر النكرة وهذا هو الأصل.

٢– إذا جاء اسم كان نكرة وخبرها معرفة فهذا من قبيل الضرورة الشعرية عند جمهور النحاة، لكن ابن مالك والبعلي أجازا ذلك في الاختيار بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة.

(١) ينظر: شرح المفصل (٧/ ٩٣) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٥٦) وشرح كافية ابن الحاجب (٤/ ٢٠١) ، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (١/ ٢٣٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٧٨ /١١٧٩) ، وهمع الهوامع (١/ ٣٧٨) .

المبحث الرابع: الحروف المشبه بليس

وفيه مطلب واحد: (علة إعمال (ما) عمل ليس)

قال البعلي: (ومذهب أهل الحجاز أنها عاملة [١] عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[٢]، وإنما عملت عمل (ليس) لشبهها بها من أربعة أوجه:

أحدها: أنها نافية، كما أنها نافية.

الثاني: أنها لنفي الحال كما أن (ليس) كذلك.

الثالث: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما تدخل عليهما (ليس).

الرابع: دخول الباء على خبرها، كما تدخل على خبر (ليس) كقوله تعالى: ﴿أليس الله بقادر﴾ [٣]

وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾[٤]وقوله تعالى: ﴿مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾[٥]ونظائر ذلك كثيرة.

وهذا مذهب سيبويه[٦] وسائر البصريين[٧]، وقال الكوفيون [٨]: الخبر

---

(١) تعمل (ما) عمل (ليس) بشروط: الأول: ألا يزاد بعدها (إن) ، والثاني: ألا ينتقض النفي بإلا. الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف (٥٨٧/٢) ، وشرح ابن عقيل (٣٠٣/١/ ٣٠٤) .

(٢) من الآية (٣١) من سورة يوسف.

(٣) هذا تصحيف ولحن والصواب:﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ الآية (٤٠) من سورة القيامة.

(٤) من الآية (١٣٢) من سورة الأنعام، وهود (١٢٣) ، والنمل (٩٣) وغافر (٥٦) .

(٥) من الآية (٥٦) من سورة غافر.

(٦) الكتاب (٥٧/١)

(٧) ينظر شرح الدروس في النحو لابن الدهان صـ١٩٦، والإنصاف صـ١٤٥ .

(٨) معاني القران للفراء (٤٢/٢) .

بعدها منصوب بحذف حرف الجر؛ لأن قياس (ما) أن لا تعمل لعدم اختصاصها) [١].

(الدراسة)

(ما) النافية من الحروف غيرالمختصة، فكان القياس فيها ألاتعمل، ولهاشبهان[٢]:

الأول: (عام) وهو شبهها بالحروف غير المختصة كحرف الاستفهام والعطف، وهذا مذهب بني تميم فلا يعملونها ويرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر فيقولون: ما محمد قائمٌ.

والآخر: (خاص) وهو شبهها بـ (ليس) وهذا مذهب أهل الحجاز: أي إعمال (ما) عمل (ليس) فيرفعون

بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو :(ما سعيد قائمًا) كما قالوا (ليس سعيدٌ قائمًا) وبلغتهم نزل القرآن قال تعالى :﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[٣]وقال تعالى : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾. [٤]

(١) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (٤٥٣/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (٥٧/١) والمقتضب (١٨٨/٤) ، والأصول في النحو (٩٢/١) والفوائد والفوائد والقواعد صـ٢٢٤ ، وشرح التسهيل (٣٦٩/١) والتذييل والتكميل (٢٥٤/٤/٢٥٥) ، وهمع الهوامع (٣٨٩/١) .

(٣) من الآية (٣١) من سورة يوسف.

(٤) من الآية (٢) من سورة المجادلة.

وإنما عملت (ما) عمل (ليس) لشبهها بها من أربعة أوجه [١]:

الأول: أنها نافية كما أن ليس نافية.

الثاني: أنها لنفي الحال كما أن ليس كذلك.

الثالث: أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل عليهما (ليس).

الرابع: دخول الباء على خبرها نحو قوله تعالى:﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[٢]كما تدخل على خبر (ليس)، قال تعالى ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٣] وهذا مذهب جمهور البصرة[٤]والبعلي[٥] .

لكن الكوفيين[٦]ذهبوا إلى أن (ما) لا تعمل شيئًا في لغة أهل الحجاز، وأن وأن المرفوع بعدها مبتدأ، وأن المنصوب إنما انتصب بإسقاط الخافض وهو خبر المبتدأ.

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد (١٨٨/٤) والأصول في النحو (٩٢/١) وشرح كتاب سيبويه (٣٢٣/١) والعوامل المائة النحوية في أصول علم العربية صـ١٧٧، وشرح الدروس في النحوصـ ١٩٦، وأسرار العربية صـ ١٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين صـ ١٤٥، والبديع في علم العربية (٥٦٦/١) والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٢٤، وتوجيه اللمع لابن الخباز صـ ١٤٥، وشرح جمل الزجاجي (٥٩١/١) والتذييل والتكميل (٤/ ٢٥٥) .

(٢) من الآية (١٣٢) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (٣٦) من سورة الزمر.

(٤) ينظر: شرح الدروس في النحو صـ١٩٦، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين صـ١٤٥، والبديع في علم العربية (٥٦٦/١) ، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٢٤، ورصف المباني صـ٣١٠.

(٥) الفاخر (٤٥٣/٢)

(٦) معاني القران للفراء (٤٢/٢) ، (١٣٩/٣) وينظر: الإنصاف صـ١٤٤، وأسرار العربية صـ١٤٣، ومنهج السالك (٢١٨/١) وهمع الهوامع (٣٨٨/١)

حجتهم : هو أن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصًا، و"ما" حرف غير مختص فلذلك أُهملت في لغة بني تميم؛ ولأن العرب لاتكاد تنطق بها إلابالباء فإذا حذفوها عوضوا منها النصبكماهو المعهود عند حذف حرف الجر [١].

وما ذهب إليه الكوفيون مردود لأمور[٢]:

الأول: أن حرف الجر هنا ليس بأصل، بل هو زائد لتأكيد النفي.

الثاني: أن الحذف عدم، والعدم غير صالح للعمل.

الثالث: أن كثيرا من الأسماء يحذف منها حرف الجر ولا ينتصب بحذفه، كقوله تعالى:﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣]وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾[٤]ولو حذفت حرف الخفض لقلت: كفى الله شهيدا، وكفى الله نصيرا بالرفع، فدل ذلك على أن حرف الجر لايوجب النصب.

وأرى أن مذهب البصريين والبعلي هو الأولى بالقبول وذلك لأمور:

الأول: أن القران الكريم نزل بلغة أهل الحجاز قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٥].

الثاني: الردود على مذهب الكوفة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٢/٢) ، والإنصاف صـ ١٤٤ ، والفاخر(٤٥٣/٢) ، والتذييل والتكميل (٢٥٥/٤) وهمع الهوامع (٣٨٩/١) .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣٢٤/٣٢٣/١) ، والإنصاف صـ١٤٧،١٤٦، وأسرار العربية صـ١٤٤،١٤٥ ،وشرح المفصل (١١٥/١١٤/٢) ، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٢٥، والفاخر (٤٥٤/١) وهمع الهوامع (٣٨٩/١) .

(٣) من الآية (٧٩) من سورة النساء.

(٤) من الآية (٤٥) من سورة النساء.

(٥) من الآية (٣١) من سورة يوسف.

الثالث: أن (ما) قد شابهت (ليس) من أربعة أوجه: وهي النفي،ونفي الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها.

والشبه من وجهين يكفي في إلحاق المشبه بالمشبه به؛ لأن العرب يجرون الشيء مجري الشيء إذا شابهه من وجهين، فكيف إذا زاد عليهما فيكون من باب أولى[١].

قال البعلي: (والصحيح الأول، لماذكر من الشبه (بليس) من الوجوه الأربعة)[٢]

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف صـ١٤٦ ،والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ٣٢٤،٣٢٥ .

(٢) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (٤٥٣/٢) .

المبحث الخامس: أفعال المقاربة

وفيه مطلب واحد: (علة جمود عسى)

قال البعلى: (وهو فعل [١]لايتصرف، فلايكون منه غيرُ الماضي، وإنما كان جامدًا لوجهين:

أحدهما:أنها أشبهت الحرف، إذكان لها معنى في غيرها، وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها، وحكم الفعل أن يدّل على معنى في نفسه، فشبهها بالحرف يوجب جمودها، كما أن الحرف جامد.

الثاني[٢]: أنها تشبه " لعل " في الطمع والإشفاق، فلزمت صيغة واحدة كلعلّ) [٣].

(الدراسة)

من أفعال المقاربة الدالة على رجاء مضمون الخبر "عسى "وهي فعل جامد لايتصرف بمعنى الطمع والإشفاق عند سيبويه [٤]، أي الطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه نحو: "عسيت أن تموت".[٥]

---

(١) للعلماء قولان في عسى:أحدهما: أنها فعل جامد غير متصرف وهذا مذهب جمهور البصرة والبعلي.

والآخر: أنها حرف وهذا مذهب الكوفيين ونُسب إلى ابن السراج والزجاج كذلك.والصحيح: أنها فعل لاتصالها بتاء التأنيث الساكنة نحو: عستْ هند أن تفلح، وبضمائر الرفع البارزة نحو: عسوا،وعسين، وعسيا. ينظر: البديع في علم العربية (٤٧٩/١) ، والتذييل والتكميل (٤/ ٣٢٧) ، ومغني اللبيب صـ ١٥٨، وشرح كافية ابن الحاجب (٢٠٩/٤) .

(٢) الصواب: الآخر لقوله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ الآية (٣) من سورة الحديد.

(٣) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ٢٦١) .

(٤) الكتاب (٤/ ٢٣٣) .

(٥) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني صـ ٦٨١، وشرح كافية ابن الحاجب (٤/ ٢٠٧) .

هذا وقد ذكر العلماء في جمود عسى أقوالاً عدة:

الأول: أنها أشبهت " لعل " في المعنى وهو الطمع والرجاء والإشفاق، ولعل حرف لايتصرف، فكذلك ماأشبهه وهذا قول البعلي [١]وبه قال جمهور النحاة [٢].

الثاني: أنها لما قُصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها وهو التصرف وهذا قول ابن جني[٣].

الثالث: أن معناها لا يكون إلا ماضيًا لما جاء في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدوام نحو: " عسى محمد أن يخرج " وهذا قول الجوهري [٤] وابن عصفور [٥]

الرابع: الاستغناء بلزوم الفعل المضارع الذي هو خبرها عن أن يبنوا منها مستقبلا؛ لأنها للتراخي، واستعمل الماضي فيها دون الحاضر؛ لخفته وهذا قول ابن يسعون [٦]وابن الخشاب [٧] والقيسي [٨]

الخامس:أنها لم تتصرف؛ لزيادتها في الأخبار؛ لأن كل فعل يخبر به عن

(١) الفاخر (١/ ٢٦١) .

(٢) ينظر: كتاب الشعر للفارسي صـ ٤٩٤، والخصائص (٢٦٦/١) والفوائد والقواعد صـ٥٦٠، وأسرار العربية صـ ١٢٦ ، وشرح كافية ابن الحاجب (٢٠٨/٤) .

(٣) اللمع في العربية صـ ١٠٠، وينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٣٣٢) ، وهمع الهوامع (٤١٣/١) .

(٤) الصحاح للجوهري (٦ / ٢٤٢٥) .

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٣٣٤) ، وهمع الهوامع (١/ ٤١٣) .

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٣٣٣) ، وهمع الهوامع (١/ ٤١٣) .

(٧) – المرتجل في شرح الجمل صـ ١٢٩ .

(٨) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي الحسن القيسي (١/ ٨٥) .

شيء فليس للمخبر فيه إلا مجرد الإخبار وهذا قول ابن الأثير [١].

السادس: أنها أشبهت الحروف؛ إذ كان لها معنى في غيرها، وهو الدلالة على قرب الفعل بعدها،وشبهها بالحرف يوجب جمودها كما أن الحرف جامد وهذا قول العكبري [٢]، والبعلي [٣].

السابع: أنهم أجروها مجرى إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل؛ لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لافي الماضي فصارت كليس في كونها بلفظ الماضي ونفي الحال وهذا قول ابن يعيش [٤].

الثامن: أن " عسى " لما كانت في معنى " قَرُب وقارب " استغنوا عن أن يبنوا منها مستقبلا، بقولهم:

سيضرب وسيضارب، كما استغنوا بـ " ترك " عن وذَرَ ووَدَع لما كانت بمعناهما وهذا قول أبي عليالشلوبين[٥] .

وبعد عرض هذه الأقوال أرى أن هذه العلل كلها متقاربه في جمود عسى، لكن الأقرب إلى القبول أنها أشبهت الحرف كما قال العكبري والبعلي؛ لأنها دلت على معنى زائد على الحدث والزمان، وهو الدلالة على قرب الفعل بعدها؛ ولأن الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها.[٦]

ولأن الحروف جامدة لا تتصرف فكذلك ما أشبهها؛ لأن المشبه يأخذ حكم المشبه به.

---

(١) البديع في علم العربية (١/ ٤٧٩) .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٩١) .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ٢٦١) .

(٤) شرح المفصل (٧ / ١١٦) .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٣) .

(٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ ٢٨٠ ، وشرح المفصل (٧ / ١١٦) .

المبحث السادس: الحال وفيه مطلبان:

المطلب الأول: (علة نصب الحال)

قال البعلي: (الحال منصوبة أبدا، وإنما كان إعرابها النصب؛ لشبهها بالظرف، ووجه شبهها به أنها مشتملة على صاحبها كاشتمال الظرف على المظروف. وقيل: إنما نصبت لزيادتها فأوثرت بأخف وجوه الإعراب)[١] .

(الدراسة)

حقيقة الحال[٢]: هي وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ، تبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا، أو معنى. نحو: جاء سعيدٌ ضاحكًا، وأكلت التفاحة ناضجة، وهذا محمدٌ قائمًا.

معني الفضلة[٣]: أي أنها زائدة علي ركني الإسناد كالتمييز والمفعول به ، ولزيادتها أوثرت بأخف وجوه الإعراب وهو النصب .

هذا وقد اختلف العلماء في نصب الحال على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الحال إنما نصبت؛ لأنها أشبهت ظرف الزمان وهذا قول البعلي[٤]، وقد قال به الزمخشري[٥].

وشبه الحال بظرف الزمان من ثلاثة أمور: [٦]**الأول:** أنها تحدث وتنقضي

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر للبعلي (٣٧٨/١) .

(٢) ينظر: شرح الدروس في النحو صـ١٤٩، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٤٧/٢) ، وحاشية الصبان شرح الأ شموني (٢٥٠/٢) .

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٣٠٤، والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (٣٧٨/١) .

(٤) الفاخر (١/ ٣٧٨) .

(٥) المفصل في علم العربية صـ٧٩. وينظر: التذييل والتكميل (٦/٩) ، وشرح الأشموني (٥/٣) .

(٦) ينظر: الفوائد والقواعد ص٤٤٢، وشرح اللمع للأصفهاني صـ٤٦٢، وشرح المفصل =

وتنقضي كما يحدث الزمان وينقضي.

الثاني: أنها مشتملة على صاحبها كاشتمال الظرف على المظروف.

الثالث: أن كل واحدٍ منهما يقدر بفي، فإذا قلت: (جاء سعيد راكبًا) كان تقديره في حال الركوب، كما أنك إذا قلت : (جاء محمد اليوم) كان تقديره : كان محمد في اليوم .

وهذا القول مردود؛ لأن الظرف أجنبي من الاسم، والحال هي الاسم الأول.

الثاني: أن نصب الحال من باب المفعول به[١]وهذا القول لأبي القاسم الزجاجي[٢].

الثالث: أن نصب الحال من باب التشبيه بالمفعول به، وهذا قول ابن السراج[٣]، والفارسي [٤]، وابن بابشاذ[٥]، والزمخشري[٦]، وهو ظاهر مذهب سيبويه[٧] .

=

(٥٥/٢) ، والملخص لابن أبي الربيع صـ٣٨٥ ، والتذييل والتكميل (٦/٩) ، والمساعد (٦/٢) ، وهمع الهوامع (٢/ ٢٢٤) .

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٦/٩) ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢٢٤/٥) ، وشرح الأشموني (٥/٣) ، وهمع الهوامع (٢/ ٢٢٤) .

(٢) ينظر: رأيه في المساعد (٦/٢) .

(٣) الأصول في النحو (٢١٣/١) .

(٤) – المسائل الحلبيات صـ١٨٣، والإيضاح العضدي صـ ٢٢٠. .

(٥) شرح المقدمة المحسبة (٣١١/٢) ، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ صـ٢٥٣.

(٦) المفصل في علم العربية صـ٧٩.

(٧) الكتاب (٤٤/١) ، وينظر : شرح اللمع للأصفهاني (٤٦٢/١) ، والتذييل والتكميل (٦/٩) ، وشرح الأشموني (٥/٣) ، وهمع الهوامع (٢٢٤/٢) .

ووجه الشبه بينهما من أمرين [١]:

الأول: أن الحال فضلة كما أن المفعول فضلة.

والآخر: أن الحال يأتي بعد تمام الفعل والفاعل، كما أن المفعول كذلك.

وبعد عرض هذه الأقوال: أري أن قول ابن السراج والفارسي القائل بأن نصب الحال من باب التشبيه بالمفعول به هو الأولى وذلك لأمور: [٢]

الأول: أن الحال تعمل فيها المعاني؛ ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى، فالراكب في(جاء محمد راكبًا) هو محمد وليس المفعول كذلك .

الثاني: أن الحال تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلا عليها كما كان فيهدليل علي المفعول.

الثالث: الردود على القولين السابقين.

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني صـ ٤٦٢، وشرح المفصل (٥٥/٢) .

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٣١١/٢) ، وشرح المفصل (٥٥/٢) .

والآخر: (علة مجيء صاحب الحال معرفة)

قال البعلي: (الحال بمنزلة الصفة من حيث المعنى، فلابُدّ لها من موصوف بها معنى، فذلكالموصوف يُسمى "ذا الحال " أي صاحب الحال، والأصل فيه: أن يكون معرفة؛ لأنه شبيه بالمبتدأ،والمبتدألايكون نكرة إلا بمسوغ)[١] .

(الدراسة)

صاحب الحال: هو ماكانت الحال وصفًا له في المعنى، والأصل فيه: أن يكون معرفة في الغالب؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى، أي لكونه محكومًا عليه بالحال، فحقه أن يكون معرفة إن لم يتأخر؛ لأن الحكم على مجهول لايفيد نحو: "جاء محمد راكبًا"، ألاترى أنك إذا طرحت جاء من قولك: "جاءمحمد راكبًا "بقي" محمد راكبٌ"، فأشبه صاحب الحال المبتدأ ، وأشبهت الحال الخبر [٢].

فكما لايقع المبتدأ في الغالب إلا معرفة، لايقعذوالحال في الغالب إلامعرفة.

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ٣٨٦) .

(٢) ينظر: شرح الدروس في النحو صـ ٢٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣١/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٣٣٠/١) ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٢/ ٧٠١) ، والمقاصد الشافية للشاطبي (٣/ ٤٤٤) ، والمنهل الصافي للدماميني (١/ ٣٨٤) وشرح الأشموني (٢/ ١٠) ، وهمع الهوامع (٢/ ٢٣٣) .

وكما جاز الابتداء بالنكرة إلابمسوغ بشرط الفائدة وأمن اللبس، جاز كون صاحب الحال نكرة إلا لمسوغ بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس نحو: " فيها قائمًا رجلٌ[١].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

ولم يُنكّر غالبًا ذوالحال إنْ :: لم يتأخر أويخصص أو يَبِنِنْ

مما سبق نجد أن البعلي موافقٌ لإجماع النحاة في علة مجيء صاحب الحال معرفة؛وذلك لشبهه بالمبتدأ.

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٣١) والتذييل والتكميل (٩ /٦٠) ، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٥٦/٢٥٧) ، والمقاصد االشافية للشاطبي (٣/ ٤٤٤) ، والمنهل الصافي للدماميني (١/٣٨٤ /٣٨٥) ، وشرح الأشموني (٢/١٠) ، وهمع الهوامع (٢/٢٣٣) ، وحاشية الصبان (٢/ ٢٥٩/ ٢٦٠) .

المبحث السابع: (المنادى وفيه مطلب واحد):
(علة بناء المنادي المفرد المعرفة)

قال البعلي: (فأما علة بنائه فشبهه بالضمير في التعريف والإفراد، وتضمين معنى الخطاب، والأصل في كل مخاطب أن يذكر بلفظ الضمير كقولك: يا أنت). [١]

(الدراسة)

من أقسام النداء[٢]: المنادى المفرد المعرفة، أي: الذي لايكون مضافًا ولا مضارعًا له، فيدخل فيه نحو:(يا محمد)، و(يا محمدان)، و(يا محمدون)، و(يا فتى)، و(يا هذا)،وهو مما بناؤه عارض؛لأنه إذا انفصل عن النداء عاد معربًا كقولك: جاءني محمد، ورأيت سعيدًا.وعند النداء يجتمع فيه تعريفان: تعريف بالنداء، وتعريف قبل النداء كان بالعلمية نحو: يا محمدُ.[٣]

هذا وقد اختلف النحاة في علة بناء المفرد المعرفة على أقوال:

أحدها: أن المنادى بُني؛إجراء له مجرى الأصوات، يعني أنه بُني؛ لاختلاطه بالحرف الذي يُدعبه المنادى فصار كالصوت الذي يصوت به للبهيمة لما يراد منها نحو: عدس،وحوب وهذا قول سيبويه. [٤]

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (١٥٥/١) .

(٢) النداء:هو طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها مثل يا سعيدُ. وقيل: هو تنبيه المدعو ليجيب ويمنع.ينظر: شرح الدروس في النحو صـ٤٣٤.

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد صـ٤٣٧، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ٢١٠،وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٢/٣) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٣١٥/١) ، وأوضح المسالك (٧/٢) ، وشرح ابن عقيل (٢٥٨/٣) ، وهمع الهوامع (٢٩/٢) .

(٤) الكتاب (٢٠٨/٢) وينظر:المساعد (٤٨٩/٢) ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٢٦٢/٤) ،والتذييل والتكميل (٢٤٥/٣) .

الثاني: أن الأصل في (يا زيدُ) يا زيداه، فـ(يا) للطلب، وزيد: اسم المنادى، والألف لتبليغ الصوت،والهاء للسكت، فلما حذفت الألف ضُم، كما أن المضاف إليه في (قبلُ) و(بعدُ) لما حُذِف ضم، فقيل من قبلُ، ومن بعدُ وهذا قول الفراء .[١]

الثالث: أنه لما كان المنادى صلة لـ (يا) كان حكمه حكم (يا)؛ لأنه من تمامها، فلزمه فقد الإعراب، وهذا قول ابن كيسان. [٢]

الرابع: إنما بُني المنادى المفرد المعرفة؛ لشبهه بالضمير في التعريف، والإفراد، وتضمين معنىالخطاب؛ لأن المنادى مخاطب، وحكم المخاطب أن يكون بالكاف إن كان مفعولًا، وبالتاء إن كان فاعلًا، وهذا قول البعلي[٣] وبه قال جماعة من النحاة. [٤]

معنى هذا: أن المنادى المفرد المعرفة (يا زيد) وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونها مثلها إفرادًا وتعريفًا؛ لأن (يا زيد) بمنزلة (الكاف) في أدعوك، وهذه الكاف مشابهة للكاف في ذلك لفظًا ومعنى.

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري صـ٤٤٠، والتذييل والتكميل (٢٤٦/٣) .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٢٤٦/١٣) .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر (١٥٥/١) .

(٤) منهم ابن السراج، والسيرافي، والفارسي، وأبو البركات الأنباري، والرضى، والمرادي، والدماميني، والجوجري، والصبان.ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٣٣٣) وشرح كتاب سيبويه (٨٢/١) والإيضاح العضدي صـ٢٤٦، وأسرار العربية صـ٢٢٤،وشرح كافية ابن الحاجب (٣١٦/١) ،وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٤/ ١٠٥٨) والمنهل الصافي للدماميني (٣٠٥/١) ، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢٦٦/١) ، وحاشية الصبان شرح الأشموني (٢٠٣/٣) .

قال ابن جنى: (ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بُني) [١].

مما سبق نجد أن قول (البعلي) القائل بأن المنادى المفرد المعرفة إنما بُني؛ لشبهه بالمضمر هو الأولى بالقبول؛ لأنه لا ينفك في المعنى عن كونه مخاطبًا معينًا، وحكم المخاطب أنيكون مضمرًا؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف [٢].

(١) الخصائص (١/ ١٥٧) .

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب (٣١٦/١) ، والكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء (٤٢/١) ، وحاشية الصبان (٣/ ٢٠٣) .

المبحث الثامن: النواصب والجوازم وفيه مطلب واحد:
(علة نصب الفعل المضارع بأنْ المصدرية)

قال البعلي: ("أنْ" الخفيفة لها أربعة أقسام: أحدها: الناصبةُ الفعل المضارع، وهي أحد الحروف المصدرية؛ لأنها يحلُّ محلَّها ومحلّ ما عملت فيه المصدر، نحو: "أعجبني أن تقول" أي أعجبني قولُك، وهي تدخل على الماضي، والمضارع، والأمر، تقول:أعجبني أنْ فَعَل، وأن يفعل، وأمرتُه بأن افعل كذا. وإنما عملت في الفعل؛ لاختصاصها به، وعملت النصب؛ لأنها أشبهت "أن " العاملة في الاسم من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّ لفظها قريبٌ من لفظها، وإذا خُففت صارت مثلها في اللفظ.

الثاني: أنها وما عملت فيه مصدرٌ مثل " أنَّ " الثقيلة.

الثالث: أنَّ لها ولما عملت فيه موضعًا من الإعراب كالثقيلة.

الرابع: أن كلّ واحدة منهما تدخل على جملة) [(١)].

(الدراسة)

من الحروف الناصبة للفعل المضارع " أنْ " الخفيفة المصدرية [(٢)]، وذلك إذا كان قبلها فعل طمع وإشفاق نحو: " أرجو أن يغفر– الله لي"، وهذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي نحو: أعجبني أن ضرَبْت، أي أعجبني ضربُك، وبالأمر نحو: كتبت إليه أن قمْ.

وهي أم نواصب الأفعال؛ لأنها تعمل ظاهرة نحو: أعجبني أن تقولَ أي قولُك، ومضمرة نحو قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[(٣)].

وإنما عملت؛ لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٢/ ٥٤٦) .

(٢) ينظر: المقتضب (٢٩/٢) ، والأزهية في علم الحروف صـ ٦٠/٥٩، وشرح المفصل (١٥/٧) ، ورصف المباني صـ ١١٢/١١١،ومغني اللبيب صـ ٣٩ ، وهمع الهوامع (٢٨/٢) .

(٣) من الآية (١٣٧) من سورة النساء .

لاختصاصها بها وعملت النصب؛ لأنها أشبهت " أنَّ " الثقيلة العاملة في الاسم من أربعة أوجه [١]:

الأول: أن " أنْ " الخفيفة الناصبة للمضارع تشبه "أنَّ " المشددة في اللفظ؛لأنهما مثلان، وإن كان لفظ الناصبة أنقص من " أن " المشددة، فإذا خففت صارت مثلها في اللفظ.

الثاني:أن " أنْ " وما عملت فيه في تأويل مصدر مثل: " أنّ " الثقيلة.

مثال أنْ : قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٢] أي صيامكم خيرٌ لكم، فأنْ ومادخلت عليهفي تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ، وخير: خبر .

مثال: " أنّ" المشددة: " بلغني أنَّ محمدًا قائمٌ " فأنَّ ومادخلت عليه في تأويل مصدر (فاعل) أي بلغني قيامُك.

الثالث: أن لها ولماعملت فيه موضعًا من الإعراب كالثقيلة.

مثال " أنْ " المصدرية الناصبة قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٣] ، فأن ومادخلت عليه في تأويل مصدر "مبتدأ" وأقرب: خبر، أي عفوكم أقرب للتقوى.

مثال: " أنّ " الثقيلة: "عرفت أنَّ سعيدًا جالسٌ " فأن ومادخلت عليه في تأويل مصدر " مفعول به "والتقدير:عرفتُ جلوسَ سعيدٍ.

الرابع: أن كل واحدة منهما تدخل على جملة [٤].

مما سبق نجد أن البعلي موافق لإجماع النحاة في علة نصب الفعل المضارع بأنْ المصدرية.

---

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق صـ ١٩٠، والفوائد والقواعد صـ ٥٠٠، وأسرار العربية صـ ٣٢٨/ ٣٢٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب (٣٠/٢) وتوجيه اللمع صـ ٣٥٧، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٧) ، (٢٧/٤) وشرح ألفية ابن معطي (٣٣٨/٢) .

(٢) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة .

(٣) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢ /٣٠) ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٢ / ٥٤٦) .

الفصل الثاني: علة الشبه الصرفية ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التصغير وفيه مطلب واحد:

(علة تصغير الأسماء المبهمة)

المبحث الثاني: جمع ماآخره ألف التأنيث، وفيه مطلب واحد:

(علة قلب همزة الممدود المنقلبة عن أصل واوًا)

المبحث الثالث: الوقف، وفيه مطلب واحد:

(علة الوقف على إذن بالألف)

المبحث الرابع: الإعلال،وفيه مطلب واحد:

(علة حذف الهاء لامًا)

المبحث الأول: التصغير، وفيه مطلب واحد:
(علة تصغير الأسماء المبهمة)

قال البعلي: (التصغير نوعٌ من التصريف، فحقُّه ألا يكون في غير المتمكن ، لكنهم صغّروا (ذا والذي) وفروعهما ؛ لما أشبها المتمكن بكونها توصف ويوصف بها استُبيح تصغيرها على وجه خالف تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعُوّض من ضمِّه ألف مزيدة في الآخر، وزيد فيه ياء التصغير ثالثة ، فقالوا في (ذا وتا): ذَيَّا وتَيَّا، وفي تثنيتهما: ذَيَّان وتَيَّان، وفي الجر والنصب: ذَيَّيْنِ وتَيَّيْنِ، وتأتي معهما باللام والكاف فتقول: ذَيّالك وتَيّالك)[١]

(الدراسة)

التصغير لون من التصريف وهو خاص بالأسماء المتمكنة فيُضم أوله، ويُفتح ثانيه، ويزاد ياء ثالثة ساكنة تسمى بياء التصغير هذا إذا كان الاسم ثلاثيًا نحو: رجل: رُجَيْل، وجمل: جُمَيْل.

فإن كان رباعيًا فصاعدًا كُسر ما بعد ياء التصغير نحو: جعفر: جُعَيْفِر، وسفرجل: سُفَيْرِج[٢].

أما الأسماء المبهمة فالقياس فيها أن لاتصغر من حيث كانت مبنية على حرفين كمن وما، إلا أنه لماكان في "ذا"، و"الذي" وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة بكونها تثنى وتجمع وتوصف ويوصف بها جاز تصغيرها لكن على وجه خُولف به تصغير الأسماء المتمكنة، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير؛ لأنها لما خالفتها في الإعراب والبيان خالفتها في التصغير، ويزاد فيها

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٢ / ٧٠٩) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية (٢/ ٢٨٧) ، وشرح ابن عقيل (١٣٩/٤ /١٤٠) ، وهمع الهوامع (٣ / ٣٤٠) .

ياء التصغير على حد زيادتها في المتمكنة؛ لأنهاعلامة فلا يُعرى المصغر منها.

وأُلحقت في آخره ألفًا كالعوض من ضم أوله ، فتقول في تصغير ذا: ذَيَّا، وفي تا: تَيَّا، والأصل: " ذَيَيَّا "، و" تَيَيَّا " بثلاث ياءات، الأولى: عين الكلمة، والثانية : ياء التصغير، والثالثة: لام الكلمة، فاستثقل توالي ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة فحذفت الياء الأولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لا تحذف ؛ لحاجة الألف إلى فتح ماقبلها، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير، وياء التصغير لاتكون إلا ساكنة ؛ لشبهها بألف التكسير، فتعين حذف الياء الأولى فبقى ذَيّا وتَيّا على زنة " فيلى " وحصلت ياء التصغير ثانية [١].

فإن ثنيت "ذا"، و "تا " قلت في التصغير: "ذَيَّان"،و"تَيَّان" في الرفع، وتَيَّيْن في النصب والخفض .

ويقال في "ذاك": ذَيّاك، وفي ذلك: ذَيَّالك، وتقول في تصغير الذي: اللذيّا، وفي " التي":اللتيّا.

فإن ثنيت قلت: " اللّذيان"،و"اللّتيان" فسقطت الألف التي كانت عوضًا من ضمة التصغير؛ لسكونها وسكون ألف التثنية [٢].

---

(١) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٨٧) والمقتضب (٢٨٦/٢ /٢٨٧) ، والتكملة صـ٢١٠، والفوائد والقواعد صـ ٧٨٧ /٧٨٨،والإنصاف صـ ٥٣٨، وأسرار العربية صـ ٣٦٨/٣٦٧، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٧٢/ ١٧٣) ، وشرح المفصل (٥/ ١٣٩) ، وشرح الكافية الشافية(٣٠٠/٢) ، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٨٤) وهمع الهوامع (٢/ ٣٥٢) .

(٢) ينظر: الكتاب (٣ /٤٨٨) ، والمقتضب (٢/ ٢٨٧) ، والفوائد والقواعد صـ ٧٨٨/ ٧٨٩ ، وشرح الكافية الشافية (٣٠٠/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٩٢/١/ ٣٩٣) ، والتصريح بمضمون التوضيح (٥٨٤/٢) ، وهمع الهوامع (٣/ ٣٥٢) ، وحاشية الصبان (٤/ ٢٤٣) .

(فائدتان)

الأولى: أوجه الاتفاق بين تصغير الأسماء المبهمة والأسماء المتمكنة: توافق الأسماء المبهمة الأسماء المتمكنة من ثلاثة أمور [١]:

الأول: اجتلاب الياء الساكنة.

الثاني: التزام كون ما قبل الياء مفتوحًا.

الثالث: لزوم تكميل ما نقص منها عن الأحرف الثلاثة.

مثال ذلك في الأسماء المتمكنة: تصغير دم: دُمَيّ، وفي يد: يُدَيّ.

مثال ذلك في الأسماء المبهمة: تصغير ذا: ذَيَّا، وتا: تَيَّا.

الأخرى: أوجه الافتراق والاختلاف بين تصغير الأسماء المبهمة والأسماء المتمكنة، وذلك في ثلاثة أمور [٢]:

الأول: بقاء أولها على حركته الأصلية التى كانت قبل التصغير؛ تنبيها على الفرق بين تصغير الأسماء المبهمة والمتمكنة.

الثاني: زيادة ألفٍ في الآخر عوضًا من ضم الأول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أوجمع.

الثالث: أن الياء في تصغير الأسماء المبهمة قد تقع ثانية وذلك في "ذا " و"تا " تقول في تصغيرهما " ذيّا " و " تيّا " .

مما سبق نجد أن البعلي موافق لإجماع الصرفيين في علة تصغير الأسماء المبهمة.

(١) ينظر: أوضح المسالك (٢/ ١٦١) ، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٨٣) ، وحاشية الصبان (٤/ ٢٤٣)

(٢) ينظر: أوضح المسالك (٢/ ١٦١) ، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٨٣) .

المبحث الثاني: جمع ماآخره ألف التأنيث، وفيه مطلب واحد:
(علة قلب همزة الممدود المنقلبة عن أصل واوًا)

قال البعلي: (وإن كانت همزة [١] أصلية وجب تصحيحُها نحو: " وضّاءة ووضّاءات"، وإن كانت بدلاً من أصل بعد ألف زائدة جاز إبقاؤها وقلبها واوًا، نحو: " بنَّاءة وبنَّاءات وبنَّاوات " وإنما قلبت واوًا؛ لأن الهمزة تشبه الواو في الثقل ومقابلتها في مخرجها، ولهذا أُبدلت منها في "أُقّتتْ"، وليحصل الفرق بين جمع المقصور والممدود) [٢].

(الدراسة)

حدّ الممدود [٣]: هو ماكان آخره همزة قبلها ألف زائدة نحو: قرَّاء، وصحراء، وكساء، وعلباء.وإن جُمع الممدود جمعَ مونثٍ سالمًا عُومِل معاملته في التثنية.فإن كانت الهمزة أصلية: وجب تصحيحها أي " إبقاؤها " عند الجمهور فتقول في وضّاءة: وضّاءات.

وإن كانت زائدة للتأنيث: وجب قلبها واوًا عند جمهور الصرفيين فيقال في صحراء: صحروات.

وإن كانت زائدة للإلحاق: جاز فيها وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واوًا، فيقال في "علباء":

علباءات، وعلباوات لكن الإبدال في الملحقة أولى من التصحيح؛ وذلك لشبهها بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي [٤].

---

(١) أي همزة الممدود.

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (١/ ٩٨) .

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٣٧ / ٤٣٨) ، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ صـ ٤١٠، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٠٨) .

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٣٩١ / ٣٩٢) والمقتضب (٤/ ٦/ ٧) ، والتكملة للفارسي صـ ٤١/ ٤٢ ، وشرح المفصل (٤/ ١٥٠ / ١٥١) ، وشرح ابن عقيل (٤/ ١٠٩) ، والمساعد (١/٦٠) ، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٠٨) ، وهمع الهوامع (١/ ١٤٧ / ١٤٨) .

وإذا كانت الهمزة منقلبة عن حرف أصلي من ذات الكلمة نحو: كساءة[١]، وبنّاءة [٢] ، فلك فيها ثلاثة أوجه[٣]:

أحدها: إبقاء الهمزة فتقول في كساءة وبنّاءة: " كساءات، وبنّاءات " وإقرار الهمزة في المنقلبة عنأصل أحسن وأرجح؛ لأنه أشبه بقرّاء وأمثاله؛ ولأن فيه إقرار للحرف على صورته الأصلية.

الثاني: قلب الهمزة واوًا فيقال في بنّاءة، وكساءة: " بناوات، وكساوات".

هذا وقد ذكر العلماء في علة قلب الهمزة واوًا أقوالا عدة:

الأول: لأن الهمزة تشبه الواو في الثقل ؛ لأنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: " أُقّتتْ وأجوه"،أُبدلت الهمزة هنا واوًا وهذا قول البعلي [٤] وبه قال أبو البركات الأنباري[٥] ، وابن الأثير [٦].

الثاني: إنما قلبت الهمزة واوًا؛ ليحصل الفرق بين جمع المقصور والممدود وهذا قول البعلي [٧] وبه قال ابن الأثير [٨] .

الثالث:لأن الواو أبعد من الألف، والياء أقرب إليه منها، وهم إنما قلبوا الهمزة واوًا؛ فرارًا من اجتماع الأمثال؛ لأنها تشبه الألف وهذا قول

---

(١) كساء أصلها: كساوٌ قلبت الواو فيها همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة فصارت كساء. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٠٩) ، وحاشية الصبان (٤/ ١٥٨) .

(٢) بناء: أصلها بناي من بني يبني : قلبت الياء همزة ؛ لتطرفها إثر ألف زائدة فصارت : بناء . ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢ /٥١٤) .

(٣) ينظر: المقتضب (٣٩/٣) ، وشرح المفصل (١٥١/٤) وشرح التسهيل (١/ ٩٣) ، والتذييل والتكميل (٢٨/٢) ، وشرح ابن عقيل (١٠٩/٤) ، وهمع الهوامع (١/ ١٤٨) ، وشذا العرف في فن الصرف صـ ٩٦ .

(٤) الفاخر (١ / ٩٨) .

(٥) أسرار العربية صـ ٦٢ .

(٦) البديع في علم العربية (٢/ ١٠٥) .

(٧) الفاخر (١ / ٩٨)

(٨) البديع في علم العربية (٢ / ١٠٥) .

أبي البركات[١]، وابن مالك [٢].

الوجـه الثالـث: قلـب الهمـزة يـاء وهـذا ماحكـاه الكسـائي [٣] عـن العـرب فيقولون: كسايان، ورداينبالياء.

هذاوقد وصف ابن مالك قلب الهمزة ياء بالقلة حيث قال: (وقد تقلب يـاء، ولايقاس عليه خلافًا للكسائي) [٤].

لكن ابن عقيل قد حكم على قلب الهمزة ياء بالقياس حيث قال:

(الحق أن يقاس عليه؛ لأنها لغة فزارة حكاها أبوزيد في كتاب الهمزة) [٥].

[٥].

مما سبق يمكن إجماله على النحو التالي:

١- أن البعلي موافق لجمهور الصرفيين في جواز الإبقاء والقلب واوًا وذلك في همزة الممدود المنقلبة عن أصل نحو : كساء وبناء .

٢- إن العلل المذكورة في قلب الهمزة واوًا كلها متقاربة تدور حول معنى واحد وهو الخفة، وعدم الثقل.

٣- أرى أن ماذكره ابن عقيل في وصف قلب الهمزة ياء بالقياس في نحو: كساء: كسايانهوالأولى؛ لأنها لغة لبني فزارة؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ وللتوسع في اللغة.

---

(١) أسرار العربية صـ ٦٢ .

(٢) شرح التسهيل (١/ ٩١/ ٩٣) .

(٣) ينظر: شرح المفصل (٤/ ١٥١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٩٣) ، وشرح جمل جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ١٤٤) ، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٨) ، والمساعد (١/ ٦١) ، وهمع الهوامع (١/ ١٤٨) .

(٤) شرح التسهيل (١ / ٩١ / ٩٣) .

(٥) المساعد (١ / ٦١) .

المبحث الثالث: الوقف وفيه مطلب واحد:

(علة الوقف على إذن بالألف)

قال البعلي: (وإذا وقفت على "إذن" أبدلت من نونها ألفًا ؛ لشبهها بمنونٍ منصوب؛ لأن نونها ساكنة بعد فتحةٍ، وأكثر كتابتها بالألف لذلك، وذهب بعضهم إلى كتابتها بالنون ؛ فرقًا بين إذا الظرفية وبينها) [١] .

(الدراسة)

" إذن " حرف جواب وجزاء تُنونُ في الاتصال وتُسّكن في الوقف كقولك: إذن أكرمك جوابًا لمن قال: أزورك ومعناه معنى قولك: " إن تزرني أكرمك". [٢]

وللعلماء في الوقف على "إذن" قولان:

أحدهما: أنه يوقف عليها بالألف؛ لشبهها بالمنون المنصوب وهذا قول جمهور البصرة [٣] ، والفارسي [٤] ، والبعلي [٥].

قال ابن هشام: (والصحيح أن نونها تبدل ألفًا؛ تشبيهًا لها بتنوين المنصوب) .[٦]

والآخر: أنه يوقف عليها بالنون؛ لأنها حرف بمنزلة " أن"،و" لن"،و" عن "

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٢/ ٥٥٣) .

(٢) ينظر: الكتاب (٢٣٤/٤) ، والتوطئة صـ ١٤١.

(٣) ينظر: أدب الكاتب صـ ٢٤٨ /٢٤٩، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٣٢٥) ، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٧٩/٢) ، وارتشاف الضرب (٢/ ٧٩٩) ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (١٤٧١/٥) ، والجنى الداني صـ ٣٦٥، والمساعد (٣٠٥/٤) ، وهمع الهوامع (٣/ ٣٨٩) ، وحاشية الصبان (٢٦٠/٤) .

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي صـ ٨٣ .

(٥) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٥٥٣/٢) .

(٦) مغني اللبيب صـ ٣١.

وهذا قول الكوفيين [١] ، والمازني [٢] ، والمبرد [٣].

قال الرضي: (والمازني يقف عليها بالنون فيكتبه بالنون).[٤] .

هذا وكما اختلف العلماء في الوقف على "إذن" اختلفوا في رسمها وكتابتها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها تكتب بالألف؛لأنه يوقف عليها بالألف وهذا قول جمهور العلماء [٥]وهوالأكثر، وبه قال البعلي [٦].

حجتهم: هو شبهها بالأسماء المنقوصة ؛ لكونها على ثلاثة أحرف بها فصارت كالتنوين في مثل: "دمًا" و" يدًا " في حال النصب[٧] .

الثاني: أنها تكتب بالنون فرقًا بينها وبين إذا الظرفية وهذا قول المبرد [٨]، وابن عصفور[٩].

الثالث: التفصيل: فإن ألغيت كتبت بالألف؛ لضعفها، وإن أعملت كتبت

---

(١) ينظر: الكليات للكفوي صـ ٧١ .

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب(١٧٩/٢) ، والجنى الداني صـ ٣٦٥ ، وحاشية الصبان (٤/ ٢٩٠) .

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٠) ، والجنى الداني صـ ٣٦٥ ، وحاشية الصبان (٤ / ٢٩٠) .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣١٨) .

(٥) ينظر: الجنى الداني صـ٣٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك (١٤٧٢/٥) ، وحاشية الصبان (٤/ ٢٩٠) .

(٦) الفاخر (٢/ ٥٥٣) .

(٧) ينظر: رصف المباني صـ ٦٨.

(٨) ينظر: رصف المباني صـ٦٧/ ٦٨، والجنى الداني صـ٣٦٥، وحاشية الصبان (٢٩٠/٤). (٢٩٠/٤).

(٩) شرح جمل الزجاجي (١٧٠/٢)

بالنون؛ لقوتها [١].

وبعد عرض هذه الأقوال أرى أن مذهب الجمهور والبعلي في الوقف على إذن وكتابتها بالألف هو الأولى لأمور[٢]:

أحدها: إجماع القراء السبعة في الوقف على إذن بالألف في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾[٣].

الثاني: أن "لن"و"عن "و" أن " يوقف عليها بالنون إذا اضطرإلى ذلك؛ لأنها حروف لايحسن الوقف عليها، بخلاف إذن فإنه يحسن الوقف عليها وإبدالها ألفًا؛ لشبهها بالمنون المنصوب.

الثالث: مشابهة"إذن " الاسم والفعل، فكما تلغى إذن في قولك: "أنا إذا أكرمك " تلغى في الاسم نحو:

كان محمدٌ هو الفاضل، كذلك تلغى في الفعل نحو: " ماكان أحسن محمدًا "، فلما أشبهت الاسم والفعل أبدلت من نونها الألف في الوقف، كما أبدلت في " رأيت رجلاً" وقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾[٤] .

الرابع: أن كتابتها بالألف هو الأولى؛ لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف، وذلك لرسمها في المصحف بالألف.

---

(١) أدب الكاتب صـ٢٤٩، وشرح جمل الزجاجي (١٧٠/٢) ، ورصف المباني صـ٦٨ ،وحاشية الصبان (٢٩٠/٤) .

(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف صـ ٣٣٧ /٣٣٨، وهمع الهوامع (٣٩٠/٣) .

(٣) من الآية (٢٠) من سورة الكهف

(٤) من الآية (١٥) من سورة العلق.

المبحث الرابع: الإعلال وفيه مطلب واحد:

(علة حذف الهاء لامًا)

قال البعلي: (الهاء حذفت لامًا في مواضع؛لشبهها بحرف العلة، فمنها (شاة) أصلها: شوَهَة لقولهم: " تشوهت شاةً " أي صدتُها. و" شفة" أصلها: " شفهة " لقولهم في التصغير: شُفَيْهَة، وفي الجمع: شفاه، وفي الفعل:شَافَهَه. و" فم " أصله: فَوهٌ لقولهم: فُوَيْهٌ وأفواه ، ورجل أفوه ومفوه ، وتفوّه ، فحذفت الهاء وأبدل من الواو ميم.

وفي لام "سنة" قولان: أحدهما: أنها هاء لقولهم: " عاملته مسانهة" . والثاني [(١)]: أنها واو لقولهم: سنوات ومُساناة. ومن ذلك " است " أصلها: " سَتْهَة " لقولهم: سُتَيْهة، وأستاه، ومنهم من يحذف التاء فيقول: (سَهْ).

ومنه (عضةُ) واحدالعضاه، لامها محذوفة لقولهم: عضاة، وقيل: لامها واو لقولهم: عِضَوات) [(٢)].

(الدراسة)

من الحذف غير القياسي: حذف اللام إذا كانت هاءً نحو: (شاة – وفم – وشفة – واست – وسنة – وعضة).

وعلة ذلك: شبهها بحروف العلة؛ لضعفها وخفائها. [(٣)] فمن ذلك: " شاة " وأصلها " شَوْهة " بفتح أوله وسكون ثانيه على زنة " فَعْلة " بدليل قولهم في التصغير" شُوَيْهة"، وفي التكسير: " شِياه" وقولهم " تشوهت شاة" إذا

---

(١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٢/ ٩٥٠) .

(٢) عبرالبعلي بقوله " والثاني " والأولى والأفصح أن نقول: والآخر: لقوله تعالى:﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡآخِرُ﴾ من الآية (٣) من سورة الحديد.

(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني صـ ٤٠٨، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٧٨) وشرح المفصل (٨٣/٥) .

صدتها، فحذفت لام الكلمة اعتباطا؛ لأن الهاء حرفٌ خفيٌ مهموس يشبه حروف العلة؛ لخفائها وضعفها وتطرفها، ثم حركتالعين بالفتح؛ لاتصال تاء التأنيث بها، ثم أعلت العين بقلبها ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت شاة [١].

وأما "فم " فأصله: (فوه) عينه واو ولامه هاء بدليل جمعه على (أفواه) وتصغيره على (فُوَيْه)، وقولهم: "رجل أفوه ، ومفوه ، وتفوهت"، ووزنه: " فَعْل" ، فحذفت الهاء تخفيفًا؛ لوقوعها طرفًا على حد حذف حروف اللين؛ لأن الهاء حرف مهموس مشابه للألف، ثم أبدلوا الميم من الواو؛ لقرب الميم من الواو في المخرج؛ لآنهما شفهيتان ، وفي الميم هُوِى في الفم يضارع امتداد الواو . [٢]

ومن ذلك " شفة " وأصلها: شَفْهة بزنة " فَعْلة " حذفت لامها وهي الهاء بدليل قولهم في الجمع " شِفاه " وفي التصغير " شُفَيْهَة" وفي الفعل " شافهت " وفي المصدر "المشافهة ".

وزعم قوم: أن لام " شفة " واوٌ؛ لأنه يقال في الجمع " شفوات " .[٣]

وهذا الزعم مردود؛ لأن العرب قد استغنت بتكسيرها عن تصحيحها ولادليل

---

(١) ينظر : المقتضب (٢/ ٢٤١) ، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤١٧ /٤١٨،والبديع في علم العربية (٢/ ١٠٩) ، وشرح المفصل (٥/ ٨٣) ، وشرح الملوكي في التصريف صـ ٢٨٠ والممتع في التصريف (٦٢٦/٢) ، والممتع الكبير في التصريف صـ ٣٩٧ / ٣٩٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٦٦٥/ ٦٦٦) ، والمساعد لابن عقيل (٣/ ٣٧١) و (٤/ ٢٠٥) .

(٢) ينظر: كتاب العين (٨/ ٤٠٦) ، والمقتضب (٣/ ١٥٨) ، والأصول في النحو (٣/ ٢٧٣) ، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤٤٢، ٤٤٣، والبديع في علم العربية (١/ ٢٧) ، وشرح الملوكي في التصريف صـ ٢٩٠ /٢٩١،
وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٥) وأوضح المسالك (٢/ ٢١٤ /٢١٥) .

(٣) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٥١) ، والمقتضب (٢/ ٢٤١) و (٣/ ١٧٠) ، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤٢٣ ، وشرح المفصل (٨٢/٥/ ٨٣) ، وشرح الملوكي في التصريف صـ ٤١٧ ، والممتع في التصريف (٦٢٤/٢ / ٦٢٥) .

على صحته. [١]قال الجوهري: (وزعم قومٌ أن الناقص من الشفة واو؛ لأنه يقال في الجمع: شفوات، ورجل أشفى إذاكان لاتنضم شفتاه كالأروق، ولا دليل على صحته). [٢]

والصحيح أن لام شفة " هاء " كما قال البعلي وجمهور الصرفيين بدليل قولهم في الجمع" شِفاه"، وفي التصغير " شُفَيْهَة "، وفي الفعل شافهت، وفي المصدر: المشافهة، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها؛ ولأن ماروووه من شفوات إن صح فهو من معنى الشفة لا من لفظها، أويكون كسنة في أن يكون له أصلان الهاء والواو. [٣]

وأما " است " فأصله: " سَتَه " على وزن " فَعَل " لقولهم في الجمع " أستاه " وفي التصغير (سُتَيْهَةٌ) ورجل أسته، فحذفت اللام وهي الهاء؛ تشبيهًا بحروف العلة وأسكنت الفاء؛ لتدخل الهمزة عوضًا من المحذوف. [٤]

وفيه لغتان أُخريان [٥]

الأولى: " سه " وأصله " سته " بحذف العين، ومنه قوله: (صلى الله عليه

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٧٢) .

(٢) الصحاح (٦ / ٢٢٣٧) .

(٣) ينظر: شرح المفصل (٥/ ٨٣) ، وشرح الملوكي في التصريف صـ ٤١٩ ،والتصريح بمضمون التوضيح (٦٠٤/٢) .

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٥٥) والمقتضب (٢/ ٢٦٩)، وشرح كتاب سيبويه (١٩/٥) ،والبديع في علم العربية (٢/ ٣١٥) ، وشرح المفصل (٥/ ٨٣) ، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٥٩) والكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٩٦) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٥٣) ، وشرح الأشموني(٤/ ٧٥) .

(٥) ينظر: الكتاب (٣/ ٤٥٠ / ٤٥١) ، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩٣/ ١٩٤) ، وشرح المفصل (٥/ ٨٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٥٩) ، وشرح الأشموني (٤/ ٧٥) .

وسلم) " العينان وِكاء السّه " [١]وهذا قليل ونادر.

والأخرى : " سَتٌ " بحذف اللام من غير همزة الوصل ، ووزنه " فَع " .

واللغة الأكثر هي " است" ؛ لأن الحذف في اللامات أكثر منه فيما هو عين ؛ لأن اللام طرف والأطراف محل الحذف والتغيير . [٢]

وأما "سنة" ففي لامها قولان [٣]:

أحدهما: أنها هاء بدليل قولهم (عاملته مسانهة)، وسانهت، وتصغيرها على " سُنَيْهَة".

والآخر: أنها واو بدليل قولهم في الجمع سنوات، وفي الفعل " سانيت"، وفي التصغير " سُنَيّة".

ومن ذلك: "عضة "وأصلها: "عِضهة " على زنة "فِعْلة " كخِرْقة فلامها هاء محذوفة بدليل قولهم في الجمع" عِضاة"، وفي التصغير "عُضَيْهَة "، وقولهم: (جمل عاضة) إذا رعى العضاة.

وقيل : إن أصل "عِضة " عِضْوة من عضيت الشيء إذا فرقته ، فالمحذوف منها الواو بدليل قولهم في الجمع "عِضوات " . [٤]

---

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٢٧) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (٥ / ٨٣) .

(٣) ينظر :الكتاب (٣/ ٤٥٢) و المقتضب (٣/ ١٧٠) ، والأصول في النحو (٣/١٥٥) ، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩٣) والمسائل الحلبيات صـ ٣٤٥، والتعليقة على كتاب سيبويه (٣ /٢٤٠) ، وتهذيب اللغة للأزهري (٦/ ٧٩) ، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤٢٠ / ٤٢١ ، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٧٩) ، والمساعد (٣/ ٥٠١) .

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٤٥٢) ، والمسائل الحلبيات صـ ٣٤٥ / ٣٤٦ ، وتهذيب اللغة (١/ ٩٥) ، وشرح التصريف للثمانيني صـ ٤٢١/ ٤٢٢، وشرح الملوكي في التصريف صـ ٤١٧ ،والممتع الكبير في التصريف صـ ٤١٧، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٦٦) .

والوجهان جائزان في عضة، لكن الأكثر استعمالاً أن لام عضة "هاء " بدليل قولهم في الجمع "عِضاة"، وفي التصغير "عُضَيْهَة" ، وفي الإضافة "بعير عضهيٌّ" للذي يرعى العضاه، وإبل عضاهية. (١)

مما سبق يمكن إجماله على النحو التالي:

١- إن البعلي موافق لإجماع النحاة في علة حذف الهاء لامًا؛ وذلك لشبهها بحروف العلة لخفائها، وضعفها، وتطرفها.

٢- إن البعلي قد أجاز الوجهين في لام عضة، لكن الأكثر عنده أن يكون لامها هاء بدليل قولهم:عُضَيْهه (وقيل لامها واو لقولهم عضوات) (٢).

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف صـ ٤٢٠ / ٤٢١.

(٢) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (٢/ ٩٥٠) .

(الخاتمة)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا " محمد صلى الله عليه وسلم"، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد أسفر هذا البحث على نتائج عدة:

١- أن مذهب البصريين القائل بأن الفعل المضارع معرب؛لمضارعته الاسم هوالأحق؛لأن أصل الأسماء الإعراب، والإعراب في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني.

٢- أن مذهب البعلي والبصريين في علة جواز تقديم الخبر على المبتدأ هو الأولى بالقبول لأمرين:

أ- السماع عن العرب لقولهم " تميمي أنا " ، فـ "أنا " مبتدأ مؤخر، وتميمي خبر مقدم.

ب- القياس؛ لأن الخبر يشبه الفعل في كونه مسندًا، والفعل يتقدم ويتأخر فكذلك الخبر.

٣- أن البعلي موافق لابن مالك في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة في الاختيار، وذلك بشرط الفائدة.

٤- أن ماذهب إليه البعلي في إعمال "ما" عمل "ليس " هو الأولى بالقبول لأمرين:

أ- لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز، قال تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[1].

ب- لأن " ما " أشبهت " ليس " في نفي الحال، ودخول الباء في خبرها،ودخولها على المبتدأ والخبر.

---

(١) من الآية (٣١) من سورة يوسف .

٥- أن مذهب ابن السراج والفارسي في علة نصب الحال هو الأحق بالقبول لأمرين:

أ- أن الحال تعمل فيها المعاني، فالراكب في قولك (جاء محمد راكبًا) هو محمد، وليس المفعول كذلك.

ب- أن الحال تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله.

٦- أن ماذهب إليه البعلي في علة بناء المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر، هو الأولى؛ لأنه لاينفك في المعنى عن كونه مخاطبًا معينًا، وحكم المخاطب أن يكون مضمرًا.

٧- أن ماذهب إليه البعلي في الوقف على إذن وكتابتها بالألف هو الأولى لأمور:

منها: إجماع القراء السبعة في الوقف على إذن بالألف.

ومنها: مشابهة إذن الاسم والفعل.

٨- ماذهب إليه البعلي في أن لام شفه "هاء" هو الأولى بدليل قولهم في الجمع (شفاه) وفي التصغير (شُفَيْهه) وفي المصدر (المشافهه) وفي الفعل (شافهت) .

٩- أن البعلي قد أجاز الوجهين في لام عضة لكن الأكثر عنده أن يكون لامها هاء.

١٠- أن البعلي موافق لإجماع النحاة في تسع مسائل:

منها: علة بناء (متى) ؛ لشبهها بالحرف في المعنى.

ومنها: علة بناء (من) ؛ لشبهها بالحروف في المعنى.

ومنها: علة مجيء صاحب الحال معرفة؛ لشبهه بالمبتدأ.

ومنها: علة تصغير الأسماء المبهمة؛ لشبهها بالأسماء المتمكنة بكونها تثنى وتجمع وتوصف.

ومنها: حذف الهاء لامًا؛ لشبهها بحروف العلة.

١١- أن البعلي قد استند إلى العلة البسيطة في اثنتي عشرة مسألة:

منها: علة بناء متى. ومنها: علة بناء الفعل الماضي على حركة.

ومنها: علة مجيء صاحب الحال معرفة.

ومنها: علة تصغير الأسماء المبهمة.

ومنها : علة حذف الهاء لامًا .

١٢- قد استند البعلي إلى العلة المركبة في خمس مسائل:

الأولى: علة عمل كان.

الثانية: علة إعمال " ما " عمل ليس.

الثالثة: علة جمود عسى.

الرابعة: علة نصب الحال.

الخامسة: علة نصب الفعل المضارع بأن المصدرية .

١٣- أن البعلي موافق للبصريين في خمس مسائل:

الأولى: علة جواز تقديم الخبر على المبتدأ. الثانية: علة عمل كان.

الثالثة: علة إعمال " ما " عمل ليس . ٤- علة الوقف على إذن بالألف.

الخامسة: علة جواز الإبقاء والقلب واوًا في همزة الممدود المنقلبة عن أصل.

١٤- أن البعلي موافق للكوفيين في مسألة واحدة وهي: علة إعراب الفعل المضارع.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (من الآية ٨٨من سورة هود)

(ثبت المصادر والمراجع)

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط الأولى ١٩٨٧ م .

٢- أدب الكاتب لابن قتيبة حققه أ/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٩٨٥م.

٣- الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق أ/ عبد المعين الملوجي ط الثانية ١٩٩٣م

٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق أ / محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

٥- الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة– ط الثالثة ١٩٩٦م.

٦- أصول النحو العربي د/ محمود أحمد نحلة – الناشر: دار العلوم العربية ط الأولى ١٩٨٧م.

٧- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي تأليف د/ بكري عبد الكريم ط الأولى ١٩٩٩م.

٨- الأعلام للزركلي – دار العلم للملايين ط الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

٩- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري – قدم له أ/ سعيد الأفغاني دار الفكر ط الثانية ١٩٧١م .

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ جودة محمد مبروك ، مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط الأولى ٢٠٠٢م

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، قدم له د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت– ط الأولى ١٩٩٧ م .

١٢- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، دراسة وتحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان– ط الأولى ١٩٨٧ م .

١٣- الإيضاح العضدي للفارسي – تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر – ط الثانية ١٩٨٨ م .

١٤- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ط الخامسة ١٩٨٦م.

١٥- البديع في علم العربية لابن الأثير تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ط الأولى ١٤٢٠ هـ .

١٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد بن

عيد الثبتي _ دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان – ط الأولى ١٩٨٦م .
١٧- بغيــة الوعــاة فــي طبقــات اللغــويين والنحــويين للســيوطي – تحقيــق أ/ محمــد أبـو الفضـل إبـراهيم ، طبـع بمطـابع عيسـى البـابي الحلبـي وشـركاه – ط الأولـى ١٩٦٥ م .
١٨- التبيـين عـن مـذاهب النحـويين البصـريين والكـوفيين للعكبـري – تحقيـق ودراسـة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب بيروت لبنان ١٣٩٦ هـ .
١٩- تذكرة الحفاظ للذهبي – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٩٨ م .
٢٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان – حققه د / حسن هنداوي – دار القلم دمشق .
٢١- التصريح بمضمون التوضيح تحقيق أ / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط الأولى ٢٠٠٠م .
٢٢- التعليقــة علــى كتــاب ســيبويه للســيرافي تحقيــق د/ عــوض بــن حمــد القــوزي – ط الأولى ١٩٩٠ م .
٢٣- التكملة للفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود ، الناشر : عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض– ط الأولى ١٩٨١ م .
٢٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، دراسة وتحقيق أ.د جابر البراجة وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة ط الأولى٢٠٠٧م .
٢٥- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق أ/ محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي بيروت ط الأولى ٢٠٠١ م .
٢٦- توجيه اللمع لابن الخباز دراسة وتحقيق أ.د / فايز دياب ، ط الثانية ٢٠٠٧ م .
٢٧- توضــيح المقاصــد والمســالك بشــرح ألفيــة ابــن مالــك للمــرادي ، شــرح وتحقيــق د / عبد الرحمن علي سليمان ط الأولى ٢٠٠١ ، دار الفكر العربي .
٢٨- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق أ / يوسف أحمد المطوع – دار التراث العربي للطباعة والنشر – القاهرة .
٢٩- ثمـار الصـناعة فـي علـم العربيـة لأبـي عبـد الله الحسـين الـدينوري ، دراسـة وتحقيـق د / محمد بن خالد الفاضل – طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية ١٩٩٠ م .
٣٠- الجمل فـي النحـو للزجـاجي، تحقيـق أ / علـي توفيـق الحمـد ، مؤسسـة الرسـالة دار الأمل .
٣١- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د / فخر الدين قباوة – دار الكتب

العلمية بيروت لبنان– ط الأولى ١٩٩٢ م .
٣٢– حاشية الصبان شرح الأشموني تحقيق أ/ طه عبد الرءوف سعد – المكتبة التوفيقية .
٣٣– الخصائص لابن جني – تحقيق أ/ عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية .
٣٤– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني – دار الجيل بيروت ١٩٩٣م.
٣٥– ديوان حسان بن ثابت ، قدم له أ / عبدأ مهنا – دار الكتب العلمية بيروت– ط الأولى ١٩٩٤م.
٣٦– ديوان القطامي تحقيق د إبراهيم السامرائي ود/ أحمد مطلوب –دار الثقافة بيروت ط الأولى ١٩٦١م .
٣٧– ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي ، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – الرياض ط الأولى ٢٠٠٥ م .
٣٨– ذيول العبر في خبر من غبر للذهبي ، حققه وضبطه أبوهاجر محمد السعيد زغلول – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط الأولى١٩٨٥م.
٣٩– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق ودراسة د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولى ١٩٩٨ م .
٤٠– رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي – تحقيق د / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٤١– سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة تحقيق أ / محمود عبد القادر الأرناؤوط – استانبول – تركيا ٢٠١٠ م .
٤٢– شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي ، حققه وعلق عليه أ/ طه عبد الرءوف سعد – مكتبة الصفا – ط الأولى ١٩٩٩ م .
٤٣– شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي – دار المسيرة بيروت ط الثانية ١٩٧٩م.
٤٤– شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى " إيضاح الشعر" للفارسي – تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار العلوم والثقافة بيروت ط الأولى ١٩٨٧ م .
٤٥– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد – مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٩٨ م .
٤٦– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٩٩٨م.

٤٧- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا وآخرون – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ط الأولى ٢٠٠٧ م .
٤٨- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة د/ على موسى الشوملي – ط الأولى ١٩٨٥ م .
٤٩- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود / محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة والنشر ط الأولى ١٩٩٠ م .
٥٠- شرح التصريف للثمانيني ، تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان ، مكتبة الرشد الرياض ط الأولى١٩٩٩ م.
٥١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق ودراسة د/ سلوى محمد عمر عرب – جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ .
٥٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور إشراف د/إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط الأولى ١٩٩٨ م .
٥٣- شرح الدروس في النحو لابن الدهان – دراسة وتحقيق د/ إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي – مكتبة الأمانة ط الأولى ١٩٩١م .
٥٤- شرح شافية ابن الحاجب للرضي – تحقيق د/ محمد نور الحسن وآخرون – دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
٥٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – مطبعة العاني بغداد١٩٧٧م.
٥٦- شرح كافية ابن الحاجب للرضي – تحقيق أ / أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية .
٥٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق أ / على محمد عوض ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط الأولى ٢٠٠٠ م .
٥٨- شرح كتاب سيبويه للسيرافي – تحقيق أ /أحمد حسن مهدلي أ/ علي سيدعلي – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط الأولى ٢٠٠٨ م .
٥٩- شرح اللمع للأصفهاني- تحقيق ودراسة د/ إبراهيم بن محمد أبوعباءة ط الأولى ١٩٩٠ م .
٦٠- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي بالقاهرة .
٦١- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ – تحقيق أ/ خالد عبدالكريم – ط الأولى ١٩٧٦م .
٦٢- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ، تحقيق وتقديم د/ محمد أبوالفتوح شريف١٩٧٨م .

٦٣- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة – المكتبة العربية بحلب ط الأولى ١٩٧٣ م .
٦٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري – تحقيق أ / أحمد عبد الغفور عطار– دارالعلم للملايين ط الرابعة .
٦٥- العلة النحوية : نشأتها وتطورها د/ مازن المبارك – المكتبة الحديثة ط الأولى ١٩٦٥م .
٦٦- علل النحو لابن الوراق – تحقيق أ/ محمود جاسم محمد الدرويش – مكتبة الرشد الرياض – السعودية ط الأولى ١٩٩٩ م .
٦٧- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق وتقديم د / البدراوي زهران – دار المعارف ط الثالثة .
٦٨- العين للخليل – تحقيق د / مهدي المخزومي و د / إبراهيم السامرائي – دار مكتبة الهلال ١٤٣١ هـ .
٦٩- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي – تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة – ط الأولى الكويت ٢٠٠٢ م .
٧٠- الفوائد والقواعد للثمانيني – دراسة وتحقيق د / عبدالوهاب محمود الكحلة – مؤسسة الرسالة ط الأولى ٢٠٠٢ م .
٧١- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي – ضبطه وعلق عليه أ / عبد الحكيم عطية – راجعه وقدم له أ/ علاء الدين عطية – دار البيروتي ط الثانية ٢٠٠٦ م .
٧٢- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع – تحقيق ودراسة د / فيصل الحفيان – مكتبة الرشد ط الأولى ٢٠٠١م .
٧٣- الكتاب لسيبويه ، تحقيق أ / عبد السلام هارون – ط الثالثة ١٩٨٨ م .
٧٤- الكليات للكفوي ، تحقيق أ / عدنان درويش وأ/ محمد المصري – مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٣١ هـ .
٧٥- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء – دراسة وتحقيق د/ رياض بن حسن الخوام عام ٢٠٠٠ م .
٧٦- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – حققه د/ عبد الإله النبهان ، دار الفكر دمشق – ط الأولى ١٩٩٥ م .
٧٧- لسان العرب لابن منظور – تحقيق أ / عبد الله علي الكبير وآخرون ط دار المعارف .

٧٨- اللمع في العربية لابن جني – تحقيق أ / فائز فارس – دار الكتب الثقافية الكويت .
٧٩- ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج تحقيق د/ هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الثالثة ٢٠٠٠ م .
٨٠- مجمع الأمثال للميداني – تحقيق أ / محمد أبوالفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٧ م .
٨١- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب – تحقيق ودراسة أ/ علي حيدر – مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢ م .
٨٢- المسائل الحلبيات للفارسي ، تحقيق د / حسن هنداوي – دارالقلم للطباعة والنشر دمشق ط الأولى ١٩٨٧ م .
٨٣- مسائل خلافية في النحو للعكبري ، تحقيق أ / محمد خير الحلواني – دارالشرق العربي بيروت ط الأولى ١٩٩٢ م .
٨٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د/ محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ١٤٢٢ هـ .
٨٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل – تحقيق عادل مرشد وآخرون – مؤسسة الرسالة ط الأولى ٢٠٠١م.
٨٦- المطلع على ألفاظ المقنع للبعلي – تحقيق أ / محمود الأرناؤوط ، وأ/ ياسين محمود الخطيب – مكتبة الوادي للتوزيع ، ط الأولى٢٠٠٣م.
٨٧- معاني القرآن للفراء ، تحقيق أ / أحمد يوسف نجاتي و أ / محمد علي النجار – دار السرور .
٨٨- معجم البلدان لياقوت الحموي – دار صادر بيروت .
٨٩- معجم الشيوخ للذهبي – تحقيق د / محمد الجيب الهيلة ، مكتبة الصديق ط الأولى ١٩٨٨ م .
٩٠- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – مكتبة المثنى بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
٩١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق د/ مازن المبارك – دار الفكر للطباعة والنشر ط الأولى ١٩٩٨ م .
٩٢- المفصل في علم العربية للزمخشري – دراسة وتحقيقد/ فخر الدين قباوة ، دار عمار للنشر والتوزيع ط الأولى ٢٠٠٤ م .

٩٣– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي – تحقيق أ . د / محمد إبراهيم البنا ، جامعة أم القرى ط الأولى ٢٠٠٧ م .
٩٤– المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق د / كاظم بحر المرجان ،الجمهورية العراقية دار الرشد للنشر ١٩٨٢ م .
٩٥ – المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد تأليف إبراهيم بن محمد أبومفلح برهان الدين ، مكتبة الرشد الرياض – السعودية ط الأولى ١٩٩٠ م .
٩٦– الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع – تحقيق ودراسة د / علي بن سلطان الحكمي – ط الأولى ١٩٨٥ م .
٩٧– الممتع في التصريف لابن عصفور – تحقيق د / فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ط الأولى ١٩٩٦م .
٩٨– الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق د / فخر الدين قباوة – مكتبة لبنان ط الأولى ١٩٩٦ م .
٩٩– المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي الحنبلي – تحقيق أ / إبراهيم صالح، دار صادر بيروت طالأولى ١٩٩٧ م .
١٠٠– منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان، تحقيق د / علي محمد فاخر وآخرون ط الأولى ١٩٨٦ م .
١٠١– المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني – دراسة وتحقيق د / فاخر جبر مطر – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط الأولى ٢٠٠٨ م .
١٠٢– الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية لسليمان الطوفي الصرصري – تحقيق سعد ابن حمدان الغامدي – مكتبة المدني بجدة ١٤٠٤ هـ .
١٠٣– الوافي بالوفيات للصفدي – تحقيق أ / أحمد الأرناؤوط و أ / تركي مصطفى ، دار إحياء التراث بيروت ٢٠٠٠ م .